



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



المرجع :/2022

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

دور التمويل متناهي الصغر في مكافحة الفقر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر- ميله-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص "إدارة مالية"

إشراف الأستاذ(ة):

بيراز نوال

إعداد الطلبة:

- راوية بوالصوف

- لمياء بولكراوط

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	طباخي سناء
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	بيراز نوال
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	بوالعجين فايزة

السنة الجامعية 2021/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

م

سنة ١٤٢٠

إهداء

الحمد لله الذي أنار لي درب العلم والمعرفة وأعانني على أداء هذا الواجب
ووفقني إلى إنجاز هذا العمل
أهدي عملي هذا كذكرى والذكرى ناقوس النسيان
إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء... إلى من حاكته سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها
ورافقتني دعواتها في دربي أمي الغالية " وردة "
إلى من كرس حياته من أجلي وأهدى شقاء عمره ونور لي مستقبلي الدراسي
سندي أبي الغالي " محمد الكريم "
إلى شموع حياتي سندي وملاذي من تقاسمت معهم أجمل اللحظات أخي وأخواتي
" أيمن، منيرة، إسمهان، هيماء، وأولاد أختي " رزان، رنا، نزيه "
إلى التي جمعني بها القدر لتصبح صديقتي وقاسمتني هذا العمل " راوية "
والى الأستاذة " بيارز نوال " التي كانت نعم الأستاذة بتوجيهاتها ونصائحها المستمرة
إلى كل من سقط من قلمي سموا

لمصداق

إهداء

لعل أول من يستحق إهدائي هما من قال في حقهما رسول الله صلى الله عليه وسلم
أمك... ثم أمك ... ثم أمك ... ثم أبوك
إلى أمي " رشيدة " التي هي ينبوع الحنان والقوة والصلابة إلى أمي التي هي كالشمس
التي تنير نهارى وكالقمر الذي يؤنس ليلي
إلى أبي " مولود " الذي اكتنفتني برعايته و حفزني بكلماته وأعانني بعزيمته
فأطال الله في عمري كما وأبقا كما فنرا لي ولأخوتي
إلى من تدرجت معهم... وكبرت إلى جانبهم... وقاسمت معهم كل كبيرة وصغيرة...
إلى إخوتي " ياسين، وائل " وأخواتي " مفيدة ، منال " وإلى بنات أختي " توبة ، ورؤى
إلى رفيقتي وشريكتي التي قاسمتني هذا العمل بجلوه ومره " لمياء "
وإلى الأستاذة " برباز نوال " التي كانت نعمة الأساتذة بتوجيهاتها ونصائحها المستمرة
إلى جميع الأصدقاء والأحباب... وإلى كل من دعمني في هذا العمل

راوية

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بعظمة جلاله وله الشكر يكافئ نعمه ويوفي مزيده
وصلى الله وسلم وأزعم وبارك على حبيبنا المصطفى الهادي.

نتقدم بالشكر الجزيل والامتنان العميق لأستاذتنا المشرفة " نوال بيزار " التي وجهتنا
بإرشاداتها وتوجيهاتها القيمة المساعدة في انجاز هذه المذكرة بالشكل المطلوب جزاها
الله خيرا.

كما نتقدم بالشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا بتقييم ومناقشة هذه
المذكرة في إطار السعي المستمر لرفع سوية البحث العلمي الأكاديمي.
كما نشكر كل العمال في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر - وكالة ميله- على كل
المساعدات التي قدموها لنا من أجل انجاز هذه المذكرة.
إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد.

لهيئة... راوية



فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	إهداء
II	إهداء
III	شكر وتقدير
VI –IV	فهرس المحتويات
VII	فهرس الجداول
VIII	فهرس الأشكال
أ-د	مقدمة
أ	أولاً: تحديد إشكالية الدراسة
أ	ثانياً: فرضيات الدراسة
ب	ثالثاً: أهمية الدراسة
ب	رابعاً: أهداف الدراسة
ب	خامساً: أسباب اختيار الموضوع
ج	سادساً: صعوبات الدراسة
ج	سابعاً: الدراسات السابقة
د	ثامناً: منهج البحث
د	تاسعاً: هيكل الدراسة
19-1	الفصل الأول: عموميات حول التمويل متناهي الصغر
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية التمويل متناهي الصغر
3	المطلب الأول: نشأة ومفهوم التمويل متناهي الصغر
6	المطلب الثاني: أهداف التمويل متناهي الصغر و خصائصه
8	المطلب الثالث: نماذج التمويل متناهي الصغر وأهميته
11	المبحث الثاني: مبادئ التمويل متناهي الصغر ،عوامل نجاحه والتحديات التي تواجهه
11	المطلب الأول: مبادئ التمويل متناهي الصغر
12	المطلب الثاني: عوامل نجاح التمويل متناهي الصغر
13	المطلب الثالث: التحديات التي تواجه التمويل متناهي الصغر
14	المبحث الثالث: أنواع مؤسسات التمويل متناهي الصغر وخدماته وآلياته
14	المطلب الأول: أنواع مؤسسات التمويل متناهي الصغر

15	المطلب الثاني: خدمات التمويل متناهي الصغر
17	المطلب الثالث: الآليات المتبعة في التمويل متناهي الصغر
19	خلاصة الفصل الأول
36-20	الفصل الثاني: الإطار النظري لظاهرة الفقر
21	تمهيد
22	المبحث الأول: ماهية الفقر
22	المطلب الأول: مفهوم الفقر
23	المطلب الثاني: خصائص الفقر
24	المطلب الثالث: خطوط الفقر
26	المبحث الثاني: أسباب وآثار الفقر والنظريات المفسرة له
26	المطلب الأول: أسباب ظاهرة الفقر
27	المطلب الثاني: الآثار المترتبة عن ظاهرة الفقر
29	المطلب الثالث: النظريات المفسرة لظاهرة الفقر
32	المبحث الثالث: مؤشرات قياس الفقر واستراتيجيات مكافحته
32	المطلب الأول: مؤشرات ظاهرة الفقر
33	المطلب الثاني: طرق قياس الفقر
34	المطلب الثالث: سياسات واستراتيجيات مكافحة الفقر
36	خلاصة الفصل الثاني
61-37	الفصل الثالث: مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في مكافحة الفقر
38	تمهيد
39	المبحث الأول: تقديم عام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
39	المطلب الأول: نبذة عامة حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
44	المطلب الثاني: طرق التمويل المطبقة داخل الوكالة وامتيازاتها
48	المبحث الثاني: إنجازات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مكافحة الفقر
48	المطلب الأول: الخدمات المالية (القروض الممنوحة)
51	المطلب الثاني: الخدمات غير مالية
52	المبحث الثالث: مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية ميلة في القضاء على الفقر

52	المطلب الأول: الإطار التنظيمي العام للمديرية
55	المطلب الثاني: تقييم نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ولاية ميلة في مكافحة الفقر خلال سنتي: 2018-2019.
59	المطلب الثالث : المشاكل التي تعيق عملية التمويل و اقتراحات تحسينها
61	خلاصة الفصل الثالث
64-62	خاتمة
63	أولاً: اختبار صحة الفرضيات
63	ثانياً: نتائج الدراسة
64	ثالثاً: توصيات الدراسة
64	رابعاً: آفاق الدراسة
69-65	قائمة المراجع
-	المُلخَص



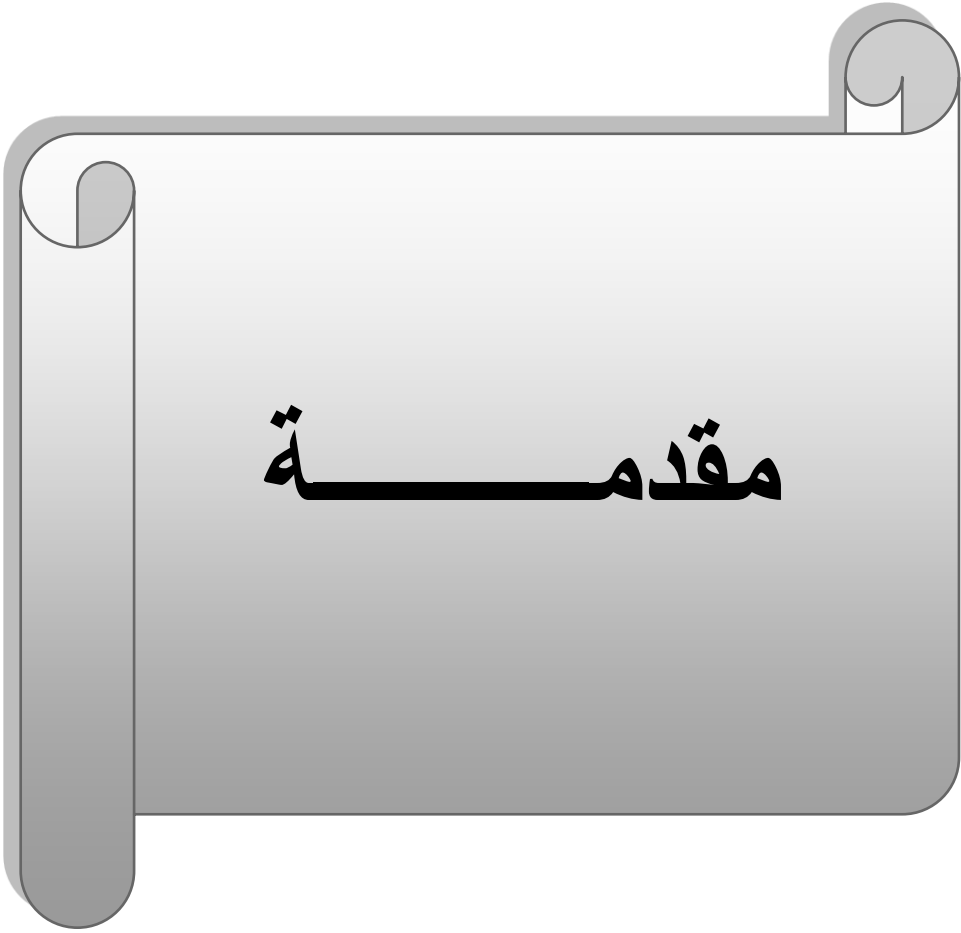
فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
4	مراحل تطور تمويل المتناهي الصغر	01
15	أنواع مؤسسات التمويل متناهي الصغر	02
24	خصائص ظاهرة الفقر	03
48	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل	04
48	توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس	05
49	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط	06
49	توزيع القروض حسب الشريحة العمرية	07
50	توزيع القروض حسب الشريحة العمرية	08
50	توزيع القروض للفئات الخاصة	09
51	الأنشطة المنجزة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	10
55	تصنيف الملفات الممولة حسب قطاع النشاط	11
56	تصنيف المشاريع الممولة حسب مستوى التعليم	12
57	تصنيف المشاريع الممولة حسب الجنس	13
58	عدد الملفات المودعة والمؤهلة والتمولة من طرف الوكالة خلال الفترة (2018-2019).	14
58	تكوين طالبي القروض من طرف الوكالة	15



فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
7	أهداف التمويل المتناهي الصغر	01
9	نماذج التمويل متناهي الصغر	02
23	تطور مفهوم الفقر	03
30	عوامل ظهور ظاهرة الفقر	04
43	يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	05
53	الهيكل التنظيمي لمديرية الوكالة الوطنية - ميلة-	06
56	أعمدة بيانية توضح توزيع الملفات الممولة حسب قطاع النشاط لسنتي (2018-2019)	07
57	أعمدة بيانية توضح توزيع المشاريع الممولة حسب مستوى التعليم لسنتي (2018-2019)	08



مقدمة

تمهيد:

تعتبر ظاهرة الفقر من المواضيع التي نالت مجالات للدراسة والاهتمام في الدول المتقدمة حيث تعددت الأبحاث والنظريات المفسرة لهذه الظاهرة، فهي تعتبر من أهم المشكلات التي تعيق مسار التنمية والتقدم في مختلف دول العالم، وقد ظلت محور اهتمام المفكرين الاقتصاديين وبعض المنظمات الدولية، فتحليل الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للمعضلة، يعتبر أهم القضايا الهامة لتفسير المشكلة مع اقتراح الحلول الملائمة لها وتحديد السياسات التي تساهم في خفض نسب ظاهرة الفقر.

تعد برامج التمويل متناهي الصغر من البرامج التي أثبتت كفاءتها وفعاليتها كأداة لمكافحة الفقر، وذلك من خلال إتاحة التمويل للفقراء ومحدودي الدخل الذين يعتبرون من أهم عملائها، حيث تقدم برامج التمويل المتناهي الصغر بمجموعة متنوعة من الخدمات المالية، كخدمات الإقراض -التأمين والادخار وتحويل الأموال لتلبية الاحتياجات المالية للفقراء النشطين اقتصاديا القادرين على بدء مشروعات اقتصادية مدرة للدخل.

لذا فإن عملية توسيع مفهوم التمويل المصغر تمثل التحدي الأكبر أمام السلطات الجزائرية لإيجاد طرق كفوة يمكن الاعتماد عليها لمحاربة الفقر من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. وتعتبر هذه الأخيرة من أهم هياكل دعم وتعزيز قطاع المؤسسات المصغرة في الجزائر، حيث تهدف إلى منح قروض مصغرة إلى الشباب الراغب في إنشاء مشروع صغير وذلك بهدف تحسين مستوى المعيشة في المجتمع الجزائري.

على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

أولاً: الإشكالية الرئيسية:

ما هو دور التمويل المتناهي الصغر الممنوح من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في التقليل من ظاهرة الفقر؟

الأسئلة الفرعية: لتوضيح هذه الإشكالية وتبسيطها أكثر نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما هي الأسباب المؤدية للفقر؟
- 2- ما هي خدمات التمويل متناهي الصغر؟
- 3- كيف تساهم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في التقليل من ظاهرة الفقر؟

ثانياً: فرضيات الدراسة:

على ضوء العرض السابق لمشكلة البحث فقد تمت صياغة الفرضيات التالية:

- 1- إن الأسباب المؤدية للفقر متعددة منها: الاجتماعية والاقتصادية و السياسية.

2- التمويل متناهي الصغر وغيره من المؤسسات يقدم خدمات مالية تشمل القروض المصغرة والادخار والتأمين وتحويل الأموال.

3- تساهم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في التقليل من ظاهرة الفقر عن طريق القروض التي تمنحها لشرائح المجتمع.

ثالثا: أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذا البحث في إبراز دور التمويل المصغر كاستراتيجية فعالة ومساهمة للتقليل من معدلات الفقر عن طريق توفير مناصب شغل للفئات المحرومة والضعيفة من خلال استحداث مشاريع جديدة لها القدرة على استقطاب اليد العاملة والزيادة في المدخول، حتى وإن كانت صغيرة الحجم حيث أصبح يمثل إحدى الموضوعات العامة والهادفة في مراكز الدراسات، نظرا لما يلعبه من دور هام في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال قدرته العالية في زيادة معدلات النمو وتحسين مستويات المعيشة.

رابعا: أهداف الدراسة:

بناء على ما تقدم أردنا أن تكون هذه الدراسة محاولة لبلوغ الأهداف التالية:

- 1- الوقوف على واقع الفقر ومعدلاته وآليات محاربه.
- 2- لفت وتوجيه أنظار المسيرين والباحثين في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدور وأهمية التمويل المصغر الممنوح، من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لتقليل حجم الفقر ورفع مستوى معيشة الأفراد بهذا الموضوع.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع:

- إن اختيارنا لهذا الموضوع كان لعدة اعتبارات موضوعية وذاتية وتتجلى الناحية الموضوعية فيما يلي:
- ارتباط موضوع الدراسة بمجال تخصصنا -مجال الاقتصاد-
 - رصد وتشخيص ظاهرة الفقر وإيجاد السبل الناجعة لمحاربتها وهو ما يمس الجانب الاقتصادي والاجتماعي.
 - الدور الذي يلعبه التمويل المصغر كآلية لمحاربة الفقر وخلق مناصب الشغل.
- أما الاعتبارات الذاتية:
- الميل الشخصي للمواضيع المتعلقة بتمويل المشاريع الصغيرة.
 - إمكانية مواصلة البحث بهذا الموضوع وتقديم المساهمة المتواضعة في تناول الباحثين المهتمين.

سادسا: صعوبات الدراسة:

أثناء إعدادنا لهذه الدراسة اصطدنا بمجموعة من الصعوبات والتي كانت عائقا أمام انجازنا لها بالشكل المرغوب أهمها:

- عدم توفر الكتب المتعلقة بالموضوع على مستوى المكتبة المركزية.
- صعوبة الحصول على إحصائيات نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خاصة المتعلقة بسنوات الدراسة حيث أجبرنا لدراسة الموضوع خلال سنتي 2018 و 2019 فقط.

سابعا: الدراسات السابقة:

- دراسة موسى بن منصور، توفيق إبراهيم شاوش، دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية ضمن أطر المالية الإسلامية، جامعة صفاقص، تونس، 2013، ورقة في الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، تحاول إلقاء الضوء على مشكلة الفقر في المناطق الريفية بالبلدان الإسلامية، والقضايا المتعلقة بها، ودور التمويل الأصغر ضمن إطار المالية الإسلامية في الحد من ظاهرة الفقر في هذه المناطق، مع بيان أهم معوقات التمويل الريفي وسجل تجاوزها مشيرين في ذلك إلى تجارب دولية ناجعة في هذا الإطار.
 - دراسة حكيمة صيفاوي، بسمة عولمي، التمويل الأصغر ودوره في دعم التشغيل في الجزائر في ظل جائحة كورونا وأفاق تطويره، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2021 تهدف الدراسة لإبراز دور التمويل الأصغر كألية حديثة لدعم التشغيل في الجزائر من خلال دراسة وتقييم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر، وتحديد دورها في توفير مناصب شغل.
 - دراسة حصوري نادية (2009)، إشكالية الفقر في الجزائر دراسة تطبيقية في ولاية سطيف جامعة منتوري، قسنطينة.
- توصلت الدراسة إلى تشخيص محددات وملامح ومؤشرات الفقر عناصر أساسية لتحليله، حيث تكتسي أهمية بالغة وذلك أن هذه العملية تشمل الشرط الأساسي لرسم السياسات الموجهة إلى مكافحته، ونجاح خطة التنمية من أجل التقليل من الفقر بمشاركة الأفراد على النطاقين المحلي والوطني في تحديد أحد أهدافها لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للفرد في المجتمع ووجود غالبية الفقراء عاطلون عن العمل أو يحصلون على أجور يومية منخفضة.
- كانت هذه الدراسات منطلق لبحثنا لمحاولة الوقوف على إحدى الاستراتيجيات والبرامج التي من شأنها التخفيف من حدة الفقر المتمثلة في برامج التمويل الأصغر التي تعد حديثة على الجزائر كما توفر للفقراء الخدمات المالية و توفر لهم أيضا الخدمات الغير المالية مثل الإشراف والتدريب

والمتابعة التي من شأنها أن تجعل هذه التجربة مثل ما نجحت في البلدان الأخرى المجاورة ، تتجح في الجزائر باعتبار أن لديها المقومات اللازمة والمناخ الاستثماري المناسب.

ثامنا: منهج البحث:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي قصد استيعاب الإطار التصوري وفهم معالم الموضوع لغرض إعطاء فكرة واضحة عن التمويل الأصغر من خلال عرض مفهومه وخصائصه وأهميته، واعتمدنا على المنهج التحليل والإحصائي من أجل إعطاء صورة رقمية واضحة عن معدلات الفقر، ثم منهج دراسة الحالة من أجل إعداد دراسة تطبيقية على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تاسعا: هيكل الدراسة:

من أجل معالجة موضوع البحث والإجابة على التساؤلات المطروحة ومحاولة أسباب أو الفرضيات الموضوعية تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول أساسية:

الفصل الأول: كمدخل عام تطرقنا في هذا الفصل إلى نشأة نظام التمويل متناهي الصغر ومفهومه ومختلف منتجاته وخدماته بالإضافة إلى معرفة مبادئه وعوامل نجاحه والتحديات التي تواجهه.

أما الفصل الثاني: تطرقنا فيه إلى ماهية ظاهرة الفقر من مفهومها وأنواعها بالإضافة إلى الآثار المترتبة عنها والأسباب المتحكمة بها، ثم حاولنا إيجاد مختلف الأساليب والمؤشرات التي تسمح بقياس حجم الفقر، وكذا الاستراتيجيات والسياسات التي تهدف إلى تقليصه في مختلف الدول النامية.

والفصل الثالث: تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول والثاني قمنا بتقديم عام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من خلال نشأتها وتعريفها و طرق التمويل المطبقة داخلها وتنظيمها بالإضافة إلى دراسة تقييمية لنشاط الوكالة، أما المبحث الثالث فمن خلاله بينا الجانب التطبيقي وذلك بدراسة لمديرية الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر ميلة من خلال تقديم عام لها إضافة إلى أنواع القروض التي تمنحها والأنشطة الممولة من طرفها.

الفصل الأول:

عموميات حول التمويل

متناهي الصغر

تمهيد:

أصبح التمويل المتناهي الصغر من الموضوعات المهمة لدى الكثير من المنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث يعد من أهم الاتجاهات الحديثة المهمة والبارزة في التنمية والحد من الفقر في البلدان النامية، عن طريق إشراك الفقراء أنفسهم في عملية التنمية وتوفير الخدمات المالية لهم ولمنخفضي الدخل المستبعدين من الأنظمة المالية الرسمية بسبب ظروفهم الاقتصادية المتدنية، حيث أنه يساعدهم على زيادة الدخل الأسري، الأمن الاقتصادي وبناء الأصول والحد من الضعف المالي.

وقد أثبت التمويل المتناهي الصغر كفاءته وفعالته في كافة الدول، كما حظي باهتمام كبير في الآونة الأخيرة حيث تم إنشاء عدة مؤسسات تمويلية تتمثل خدماتها الأساسية في توفير التمويل اللازم لأصحاب المداخل من أجل خلق مشاريع استثمارية، ومن خلال النجاح الذي حققه التمويل المتناهي الصغر فهو بمثابة أداة قوية للتطور الاقتصادي.

وقد ارتأينا في هذا الفصل التطرق إلى ما يلي:

المبحث الأول: ماهية التمويل متناهي الصغر.

المبحث الثاني: مبادئ التمويل متناهي الصغر، عوامل نجاحه والتحديات التي تواجهه.

المبحث الثالث: أنواع مؤسسات تمويل متناهي الصغر وخدماته و آلياته.

المبحث الأول: ماهية التمويل المتناهي الصغر

يرتكز التمويل المتناهي الصغر في العادة على تقديم قروض مصغرة للفقراء ومساعدتهم على الانخراط في الأنشطة الإنتاجية، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الخدمات المالية حيث يمكن له أن يساعد الفقراء على تكوين موارد، وزيادة مداخلهم والحد من تعرضهم للمخاطر ويتيح لهم فرصة إدارة شؤونهم المالية والتخطيط لأوضاعهم وأحوالهم.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التمويل متناهي الصغر

نتطرق في هذا المطلب إلى نشأة ومفهوم التمويل المتناهي الصغر كما يلي:

أولاً: نشأة التمويل المتناهي الصغر:

لقد ظهرت أول تجربة للتمويل المتناهي الصغر في بنغلاديش من طرف محمد يونس في سنة 1976 بعد المجاعة الكبيرة التي عرفتها البلاد في سنة 1974، وقد تحصل يونس على جائزة نوبل سنة 2006، فتم إنشاء بنك غراميين الذي قام بتمويل الفقراء وخاصة النساء باعتبارهم مهمشين في المجتمع بالغم من أهميتهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، فقد بلغت نسبة النساء من مجموع التمويلات الممنوحة من طرف هذا البنك بنسبة 95% وقد أثبتت تجارب تمويل هذا البنك للفقراء على أن الفقراء كانوا مشعرين موثوقين حيث أنهم يرجعون مبلغ التمويل في أجاله، ثم شهد التمويل المتناهي الصغر الانتشار في باقي الدول الأخرى كأمرিকা اللاتينية التي أنشأت بنك القرية، ثم ظهر في بوليفيا عن طريق بنك سول، وفي اندونيسيا من طرف بنك راكيات، وقد قامت كثير من الدول بإنشاء مؤسسات التمويل المتناهي الصغر وحتى في الدول الغنية كالولايات المتحدة الأمريكية، وانجلترا، وغيرها من الدول الأخرى...¹

مرت مسيرة التمويل المتناهي الصغر عبر الزمن بأربعة مراحل متباينة يمكن وصف أهم ملامحها

من خلال الجدول التالي:

¹ - فوزي بوسدار، عبد الرحمان عبد القادر، دور صناعة التمويل الأصغر في الحد من البطالة، دراسة حول المينا - الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2011، ص: 4.

الجدول رقم 01: مراحل تطور تمويل المتناهي الصغر

المرحلة	أهم الملامح والسمات
المرحلة الأولى قبل 1950	<ul style="list-style-type: none"> - الاعتماد كلياً على القطاع الغير الرسمي في توفير التمويل المتناهي الصغر. - قيام التجار بالدور الأساسي في توفير التمويل المتناهي الصغر مع قيام جمعيات الادخار ومؤسسات المجتمع المحلي بدور أقل.
المرحلة الثانية 1950 – 1970	<ul style="list-style-type: none"> - الاعتماد بدرجة كبيرة على برامج الائتمان التي يدعمها المانحون. - قيام البنوك الزراعية بالدور الأساسي في توفير التمويل الأساسي مع قيام الجمعيات التعاونية بدور أقل.
المرحلة الثالثة 1970 – 1995	<ul style="list-style-type: none"> - التحول إلى برامج التمويل المتناهي الصغر المبنية على الأسس التجارية. - قيام تجارب مصرفية ناجحة في التمويل المتناهي الصغر في مختلف قارات العالم، مثل بنك غراميين، بنك راكيات وبنك سول مع قيام مؤسسات غير مصرفية والمنظمات التطوعية بدور أقل.
المرحلة الرابعة بعد 1995	<ul style="list-style-type: none"> - التوسع في التمويل المتناهي الصغر المبني على الأسس التجارية. - قيام البنوك التجارية بالدور الأساسي في توفير التمويل المتناهي الصغر مع قيام مؤسسات غير مصرفية والمنظمات التطوعية بدور أقل

المصدر: حكيمة صيفاوي، بسمة عولمي، التمويل الأصغر ودوره في دعم التشغيل في الجزائر في ظل جائحة كورونا، وأفاق تطويره، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، العدد الخاص، مجلد 04، سنة 2021، ص 189.

ثانياً: مفهوم التمويل المتناهي الصغر:

قبل التطرق إلى تعريف التمويل المتناهي الصغر قمنا أولاً بتعرف التمويل:

1- تعريف التمويل:

يعرف التمويل بأنه الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها، وهذا التعريف يتكون من العناصر

التالية:¹

¹ - طارق الحاج، مبادئ التمويل، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 21.

- تحديد دقيق لوقت الحاجة له.
- البحث عن مصادر أموال.
- المخاطر التي تتعرض أي نشاط يزاوله الإنسان.

كما يعرف على أنه: "توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام، حيث يقصد به الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع كان يمثل نظرة تقليدية، حيث تركز النظرة الحديثة للوظيفة التمويلية على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد"¹

2- تعريف التمويل المتناهي الصغر:

لقد جاءت عدة تعاريف للتمويل المتناهي الصغر نذكر منها:

التعريف الأول: يمكن تعريف التمويل المتناهي الصغر بأنه: "تقديم الخدمات المالية كالادخار والإيداع، الخدمات الائتمانية للفقراء من منظمي مشروعات العمل الحر"²

التعريف الثاني: في نظر الغالية تمويل المتناهي الصغر هو تقديم قروض صغرى لأسر غالبية في الفقر، بهدف مساعدة هذه الأسر على البدء في أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغرى، كما اتسعت دائرة التمويل الأصغر على مرور الزمن لتشمل مزيداً من الخدمات (الإقراض، الادخار، التأمين...) وذلك نظر حاجة الفقراء لمجموعة من الخدمات المالية بعد أن استعصى عليهم الانتفاع من المؤسسات المالية الرسمية.³

التعريف الثالث: كما يعرف أنه القرض الصغير، الذي يمنح للأفراد القيام بإدارة عمل ذاتي أو البدء في تأسيس عمل صغير، ويمنح هذا النوع من الإقراض من قبل منظمات مستقلة غير هادفة للربح، أو من خلال مؤسسات مالية تجارية.⁴

التعريف الرابع: التمويل الأصغر هو عميلة تقديم خدمات مالية متعددة، مثل خدمات الودائع والقروض وتحويل النقود والتأمين للفقراء وأصحاب الدخل المتدني من الأسر وأصحاب المشروعات المتناهية الصغر، ويقدم التمويل الأصغر في الغالب بواسطة ثلاثة مصادر رئيسة تتمثل في

¹ - أحمد بوراس، التمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عناية، 2008، ص: 24.

² - حاتم عادل عبد الوهاب المسيري، التمويل المتناهي الصغر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة بالتطبيق على مصر، مذكرة البكالوريوس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2010، ص: 9.

³ - محمد مصطفى غانم، واقع التمويل الأصغر الإسلامي وأفاق تطوره في فلسطين، مذكرة شهادة الماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2010، ص: 18.

⁴ - ياسين حريزي، دور التمويل الأصغر الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، السنة 2013-2014، ص: 32.

الفصل الأول: عموميات حول التمويل متناهي الصغر

المؤسسات الرسمية كالبنوك، والمؤسسات الشبه الرسمية مثل المنظمات الغير الحكومية ومصادر غير رسمية مثل الممولين وأصحاب المتاجر والمجموعات التي تخدم بعضها البعض.¹ ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التمويل المتناهي الصغر يعني تقديم مجموعة من الخدمات المالية المتنوعة ليس خدمات الإقراض فقط، للأفراد الذين ليس لديهم قدرة الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية الرسمية، والقادرين على بدء مشروعات استثمارية، فهو يعالج مشكلة الفقر والبطالة والإقصاء المالي والاقتصادي والاجتماعي الذي يعانيه الكثير من الأفراد ذوي الدخل المتدنية.

المطلب الثاني: أهداف التمويل متناهي الصغر وخصائصه

يتميز التمويل متناهي الصغر بمجموعة من الخصائص والأهداف يسعى إلى تحقيقها سنتطرق إليها في هذا المطلب:

أولاً: أهداف التمويل المتناهي الصغر:

هناك جملة من الأهداف يسعى التمويل المصغر إليها تتمثل في:²

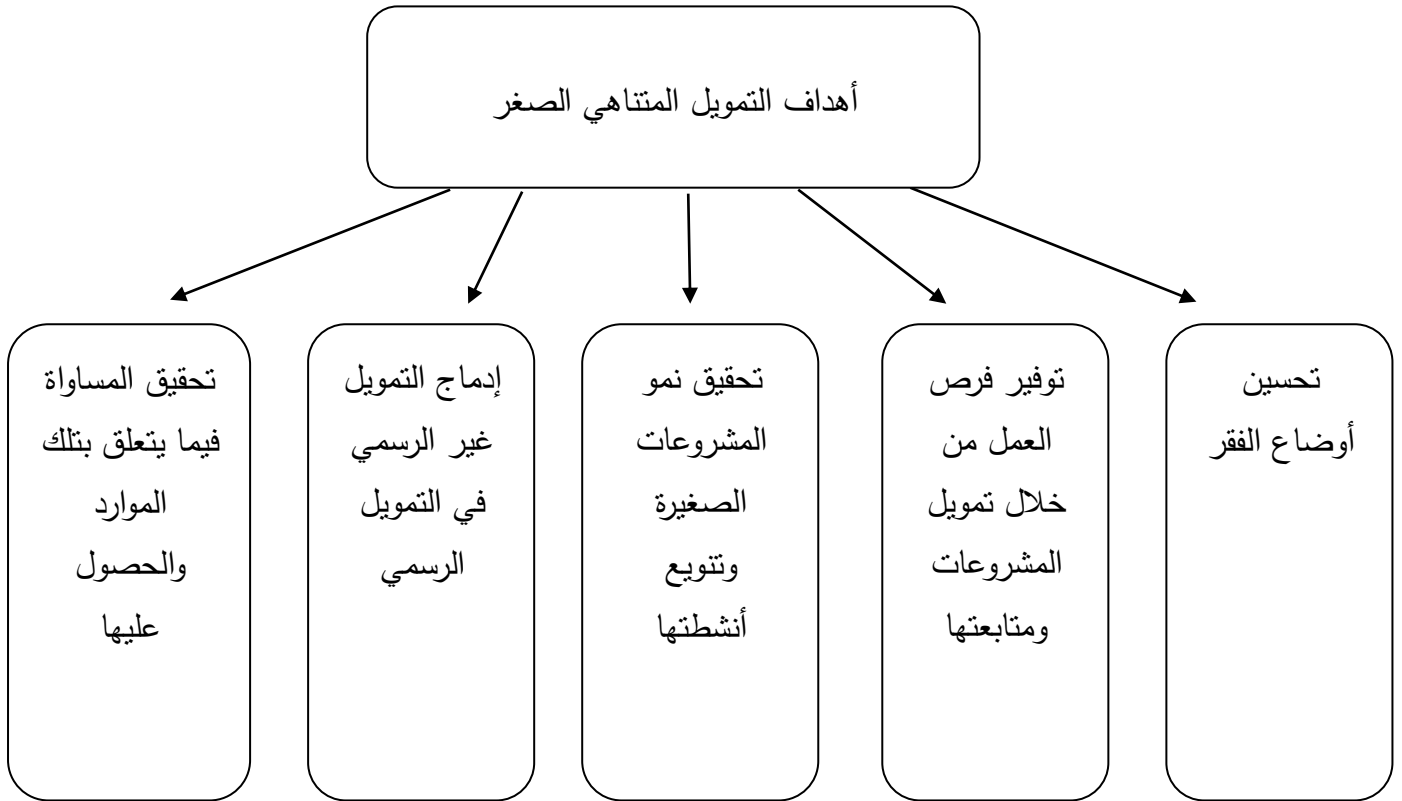
- يهدف التمويل المتناهي الصغر إلى تقوية وتمكين الفئات السكانية الفقيرة الأمر الذي يجعل منه فكرة جذابة وأنه يوفر الأمل للكثير من الفقراء لتحسين أوضاعهم والواقع مانحي التمويل المصغر يركزون على مسألة الدخل، أو يرون أن زيادة الدخل يؤدي إلى تخفيض نسب الفقر، ولكن في الحقيقة هناك فرق بين زيادة الدخل وتقليل نسب الفقر.
- يهدف التمويل المتناهي الصغر إلى توفير فرص عمل من خلال تمويل المشروعات، وبما أن العمل ورأس مال الأساسي للفقراء، فإن استنادة أكبر عدد ممكن من قرض التمويل المرتقبة، ومن الضروري التصدي للعقبات التي تعترض فرص التدريب، واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين نظام الوصول للمهن التقليدية والغير التقليدية من مؤسسات التمويل الرسمية وغير الرسمية.
- التمويل المصغر يهدف إلى تحقيق نمو المشروعات الصغيرة وتنويع أنشطتها كما يهدف إلى توفير الأموال من أجل الاستثمار في الأعمال الصغيرة، ومن ثم الخروج بالافراد من دائرة الفقر.
- يهدف إن يصبح أداة لمحاربة الفقر.
- إدماج التمويل الرسمي وغير الرسمي.
- تحقيق المساواة فيما يتعلق بتلك الموارد وإتاحة فرص الحصول عليها.

وفيما يلي شكل يختصر أهداف التمويل متناهي الصغر:

¹ - عبد الرحمان عبد القادر، دور التمويل الإسلامي الأصغر في تنمية المؤسسات المصغرة، دراسة حالة اليمن والسودان، مداخلة ضمن الأيام العلمية الدولية حول المقاولتية، آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر، 03-05 ماي 2011، بسكرة، الجزائر، ص: 03.

² - سلومة موسى يحيى بشارة، تمويل المصغر ودوره في تخفيف حدة الفقر في السودان، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2014، ص-ص: 66-67.

الشكل رقم 01: أهداف التمويل المتناهي الصغر



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: سلومة موسى يحي بشارة، التمويل المصغر ودوره في تحقيق حدة الفقر في السودان، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراة في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 14، ص: 66.

ثانياً: خصائص التمويل المتناهي الصغر:

- تتميز برامج المؤسسات العاملة في ميدان التمويل الأصغر بالخصائص التالية:¹
- تقييم القروض الصغيرة والقصيرة الأجل لأغراض رأس المال العام.
 - التقييم البسيط والسهل لاستثمارات المقترضين.
 - استخدام بدائل مستحدثة كالضمانات الجماعية وأسلوب الادخار الإلزامي بدلاً من استخدام الضمانات العينية.
 - إمكانية حصول المقترض على قروض جديدة يتوقف على مدى وفائه بالتزاماته في تسديد القروض السابقة.
 - الدفع المبسط والسريع لأقساط القروض كأسلوب الدفع الأسبوعي أو الشهري أو أسلوب الدفع اليومي في بعض برامج التمويل الأصغر.

¹ - موسى بن منصور وتوفيق إبراهيم شاوش، دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية ضمن أثر المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية جامعة صفاقس، تونس، 2013، ص: 4.

- ارتفاع معدلات التحصيل لأقساط القروض مقارنة بمعدلات تحصيل القرض على مستوى بعض المؤسسات المالية التقليدية.
- استخدام أدوات الادخار الطوعي كأسلوب يزيد من قدرة المقترض على تلبية احتياجاته الخاصة الظرفية.
- فرض أسعار فائدة مرتفعة لتغطية تكاليف المرتفعة التي تنطوي عليها معاملات التمويل الأصغر.
- إتباع مناهج بديلة إزاء الضمانات العينية.
- ملائمة موقع وتوقيت السداد.
- خدمات مالية ملائمة من حيث السرعة والتوقيت والقيمة.

المطلب الثالث: نماذج التمويل متناهي الصغر وأهميته

نتطرق في هذا المطلب إلى نماذج التمويل متناهي الصغر وأهميته كما يلي:

أولاً: نماذج التمويل متناهي الصغر:

هناك عدة نماذج رئيسية خاصة بتقديم التمويل المصغر، مذكر منها ما يلي:¹

- 1- **نموذج بنك غراميين:** وفقاً لهذا النموذج، يمنح القرض الجماعي لمجموعة من الفقراء بضمان المجموعة كلها، أي أن المجموعة ضامنة لأي فرد فيها غير قادر على السداد وتقوم المجموعة بالسداد عنه، وتوجد جداول زمنية منتظمة للسداد على فترات قصيرة كوسيلة للرقابة على أداء المقترضين، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفائدة بالمقارنة مع البنوك التجارية، وذلك لتغطية كافة التكاليف الإدارية المصاحبة لبرامج التمويل المصغر.
- 2- **جمعيات الإقراض والادخار الدوار:** هي عبارة عن جمع عدد من المدخرات الصغيرة من عدد من الأفراد (تربطهم علاقات صداقة أو جوار أو صلة قرابة) لكي تصبح مبلغ يستفيد منه شخص واحد، ثم يتكرر الأمر شهرياً حتى يحصل الكل على دوره، فإذا كان هناك خمسة أشخاص اتفقوا على تشكيل جمعية لتدبير 100 دولار مثلاً فعلى كل شخص أن يدفع 20 دولار شهرياً، ويحصل في الغالب الأكثر احتياجاً على الدور الأول يليه فرد آخر في الشهر التالي، بالاتفاق والتراضي أو بالقرعة وهكذا...
- 3- **نموذج بنك القرية:** بنوك القرية هي عبارة عن جمعيات خاصة تدير قروض و مدخلات أعضاء المجموعة وهي غالباً ما تقام بمبادرة من الجماعات المحلية وبمساعدة إحدى المنظمات الغير الربحية، وفي الغالب يكون عدد أعضاء الجمعية ما بين 25 إلى 50 عضواً، وهم الذين يديرون

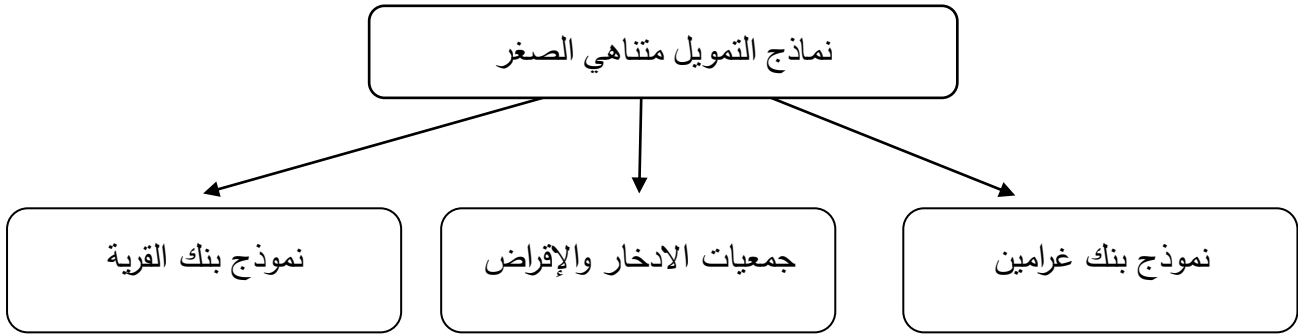
¹ - عبد الحليم عمار غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي مطبوعاته (KIEPU BLICATION) مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، الإصدار الأول، 2018، ص-ص: 133-134.

الفصل الأول: عموميات حول التمويل متناهي الصغر

البنك ويختارون رؤسائهم ويضعون لوحاتهم الخاصة، ويجب أن يصبح البنك مستقلا عن المنظمة التي أنشأته خلال فترة لا تتجاوز 3 سنوات.

وهذا الشكل يختصر نماذج التمويل متناهي الصغر

شكل رقم 02: نماذج التمويل متناهي الصغر



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

عبد الحليم عمار غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي مطبوعات (KIEPU BLICATION) مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، الإصدار الأول، 2018، ص: 133.

الشكل أعلاه يبين نماذج التمويل متناهي الصغر، فله ثلاث نماذج وله أهمية كبيرة في القضاء على

الفقر وتحقيق التنمية في البلدان.

ثانيا: أهمية التمويل متناهي الصغر¹

إن المشروعات المتناهية في الصغر لا ترفع مستويات معينة أصحابها فقط بل توفر أيضا فرص عمل وتسهم في نمو إجمالي الناتج المحلي والنمو الاقتصادي، ومع ذلك كثيرا ما تكون قدرة هذه المشروعات على الحصول على الخدمات المالية محدودة ولذلك فإن تقديم الخدمات المالية للفقراء من شأنه زيادة دخل الأسر المعيشية وتخفيض معدلات البطالة وخلق الطلب على السلع والخدمات الأخرى كخدمات التغذية والتعليم والصحة... وتتضح أهمية الإقراض المتناهي الصغر فيما يلي:

- الخدمات المالية تمكن الفقراء من زيادة دخولهم الأسرية وبناء الأصول والممتلكات والحد من تعرضهم للالتزامات التي باتت تشكل إلى حد كبير جزء من حياتهم اليومية.
- ينعكس الحصول على الخدمات المالية أيضا على تحسين التغذية ونتائج الرعاية الصحية كما انه يسمح للفقراء بالتخطيط لمستقبلهم، وإرسال عدد اكبر من أبنائهم إلى المدارس لفترات أطول... وبالنسبة للمرأة فإن حصول العملاء من السيدات على الخدمات المالية جعلهن أكثر ثقة وأكثر حزما وبهذا فقد تبين أكثر قدرة على مواجهة عدم المساواة بين الجنسين، ويمكن القول انه إذا كانت

¹ - صلاح حسن، دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011، ص-ص: 228-229.

الفصل الأول: عموميات حول التمويل متناهي الصغر

الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة تركز على تخفيض عدد الفقراء، فإن التمويل المتناهي الصغر مقارنة بغيره من الإجراءات التداخلية في مجال التنمية، يعتبر فريد حيث يمكنه توفير هذه المنافع الاجتماعية بشكل مستمر وعلى نطاق واسع، فعلى مستوى العالم تقدم العديد من المؤسسات التمويل المتناهي الصغر خدماتها المالية بشكل مستدام وبدون مساندة من الجهات المانحة وهكذا فإن التمويل المتناهي الصغر يتيح المجال أمام حلقة ذاتية الدفع من الاستدامة والنمو الهائل من خلال ماله من أثر قوي على حياة الفقراء.

- ويتم حاليا في مصر إعداد مشروع قانون جديد للإقراض متناهي الصغر وذلك لتنظيم السوق والرقابة على الشركات المساهمة التي تقدم خدمات الإقراض للمشروعات المتناهية الصغر في ضوء بعض الممارسات التي قامت بها بعض الشركات يمنح قروض بأسعار فائدة مرتفعة ومعالي فيها، وهذا القانون الجديد لا يتعارض مع قانون تنمية المشروعات الصغيرة حيث انه سينظم عمل الشركات من خلال وزارة الاستثمار.

المبحث الثاني: مبادئ التمويل متناهي الصغر، عوامل نجاحه والتحديات التي تواجهه

لقد تم وضع المبادئ الأساسية للتمويل المصغر من قبل أعضاء المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء تهدف أساساً إلى ترقية وتطوير التمويل الصغر والبحث فن العوامل المساعدة على نجاحه والتحديات التي تواجهه.

المطلب الأول: مبادئ التمويل متناهي الصغر.

تتمثل المبادئ الأساسية للتمويل المصغر في:¹

- 1- يحتاج الفقراء إلى طائفة متنوعة في الخدمات المالية، لا إلى القروض فحسب فهم بحاجة إلى ادخار وتأمين وخدمات نقل الأموال إلى جانب الائتمانات.
- 2- التمويل المصغر أداة قوية لمكافحة الفقر، فالأسر الفقيرة تستخدم الخدمات المالية لكي تصل على دخل تبني أصولها وتحمي نفسها من الهزات الخارجية.
- 3- التمويل المصغر معناه بناء نظم مالية تخدم الفقراء ولن يحقق التمويل المصغر إمكاناته الكاملة إلا إذا ادمج في النظام المالي العام لأي بلد.
- 4- التمويل المصغر يمكن أن يتكفل بنفسه ذاتياً، ولا بد من أن يفعل ذلك إذا كان المراد أن يصل إلى أعداد كبيرة للغاية من الفقراء، فما لم يفرض مقدموا التمويل المصغر رسوماً كافية لتغطية تكاليفهم، فسوف تحد من قدراتهم دائماً شح إمدادات من المانحين والحكومات وعدم ضمانها.
- 5- التمويل المصغر يتعلق ببناء مؤسسات مالية محلية دائماً يمكن أن تجذب ودائع محلية وتحويلها إلى قروض وتقدم خدمات مالية أخرى.
- 6- القروض الصغرى ليست دائماً الحل فربما كانت أنواع أخرى من الدعم انصب للناس المعوزين إلى درجة لا يملكون دخلاً أو أي وسيلة لسداد.
- 7- العقبة الأساسية هي نقص المؤسسات القوية والمديرين الأقوياء وينبغي أن يركز المانحون دعمهم على بناء القدرات.
- 8- وضع سقف لأسعار الفائدة تلحق الضرر بالفقراء بزيادة صعوبة حصولهم على الائتمانات فتكاليف تقديم عدد كبير من القروض الصغيرة تتجاوز تكاليف تقديم القروض عدد قليل من القروض الكبيرة ووضع سقف لأسعار الفائدة تحول دون تغطية مؤسسات التمويل المصغر لتكاليفها، وتخلق بذلك فرص إمداد الفقراء بالائتمانات.

¹ - سليمان ناصر وعواطف محسن، القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 2013، ص: 2.

9- مهمة الحكومة هي تمكين الآخرين من إقامة خدمات مالية، لا تقديم تلك الخدمات مباشرة ولا تستطيع الحكومات أبدا تقريبا أن تجيد مهمة الإقراض ولكنها تستطيع تهيئة بيئة داعمة على صعيد السياسات.

المطلب الثاني: عوامل نجاح التمويل متناهي الصغر

تتمثل العوامل المحددة لمدى نجاح التمويل المصغر في العناصر التالية:¹

1- البحث عن المستفيدين والدقة في اختيارهم والاحتفاظ بهم:

تسعى مؤسسات التمويل المصغر جاهدة للبحث عن عملائها وتتحرى الدقة المتناهية في اختيارهم كما إن هذا الاختيار ينطبق على عملائها الذين يتقدمون لها للحصول على التمويل، حيث يجب أن يكونوا نشطاء اقتصاديا وجادين في تعاملهم وقادرين على سداد القروض بانتظام.

2- مساعدة العميل في إعداد دراسة الجدوى:

إن مؤسسات التمويل المصغر تساعد عملائها في إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع المراد تمويله، وهذا الأمر غير موجود لدى المصارف الجزائرية باعتبار أن ذلك عبئا إضافيا عليها وعلى موظفيها وخصما على وقتها.

3- ضرورة متابعة التقدم المحرز في الأداء باستخدام مؤشرات مالية محددة بوضوح.

4- البناء المستمر للقدرات:

مؤسسات التمويل المصغر تهتم بتدريب المستفيدين من خدماتها باستمرار، بتمكينهم من الجوانب المعرفية والمهارات اللازمة والمطلوبة لإدارة مشاريعهم وحساب تكاليف منتجاتهم وقياس مستوى أرباحهم وكيفية تسويق تلك المنتجات، سواء بتدريب عملائها بنفسها أو التعاقد مع جهة أخرى للقيام بذلك.

5- عدم التقليد في منح التمويل وتنوع المنتجات:

يعني منح التمويل المصغر للمستفيد حسب حاجته ورغبته في المشروع المعين وليس حسب سياسات البنك وسياسة الدولة.

6- الانضباط من جانب العملاء وكذا المؤسسات:

نجاح التمويل المصغر يتطلب انضباط العملاء وذلك بالتسديد في المواعيد المحددة، كما يتطلب انضباط غير مؤسسي عبر وجود ممارسات تؤدي إلى الاستدامة من جانب برنامج التمويل المصغر.

¹ - رميلة شرقي، أمينة بوديرة، التمويل المصغر كآلية لدعم المشاريع الاستثمارية في الجزائر، مذكرة شهادة الماستر تخصص مالية وبنوك، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مركز جامعي ميله، 2016-2017، ص: 13.

7- التنفيذ الأمثل لبرنامج التمويل المصغر: ينفذ التمويل المصغر على أفضل وجه عندما يتم تنفيذه على أنه نشاط مهني من قبل مصلحة قوية للتمويل المصغر تركز نفسها لتحقيق الاكتفاء الذاتي للتشغيل.

8- الإصلاحات القانونية والتنظيمية:

تخلق حوافز التمويل المصغر عن طريق توحيد وتبسيط إجراءات تسجيل المشاريع المصغرة وإلغاء سقف الفائدة وتحقيق من متطلبات الضمان غير الرهني وتقليل تكلفة تسجيل الملكية.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه التمويل متناهي الصغر

خلال السنوات الأولى من بداية التمويل المصغر كان التحدي الرئيسي لهذه الصناعة هو إيجاد أساليب جديدة لتقديم وتحصيل القروض من الفقراء أصحاب المشروعات المصغرة ولكن في الفترة الحالية أصبحت هناك العديد من التحديات التي تقف عائقاً أمام نمو قطاع التمويل المصغر، والتي يمكن ذكرها في العناصر التالية:¹

- 1- تحقيق الربحية والاستدامة المالية.
- 2- تحقيق معدلات أعلى من الانتشار أو معدل أعلى من الوصول إلى الفئات الأقل حظاً.
- 3- وصول مؤسسات التمويل المصغر إلى مصادر التمويل المستدام.
- 4- اندماج مؤسسات التمويل المصغر في النظام المالي الرسمي.
- 5- ضمان الرقابة والإشراف الفعال على نشاط مؤسسات التمويل المصغر، خصوصاً فيما يتعلق بالتدابير المحددة من الجهات الرقابية المصرفية.
- 6- استخدام التكنولوجيا البنكية في مجالات تقديم خدمات التمويل المصغر.
- 7- عدم خروج مؤسسات التمويل المصغر عن مهمتها الاجتماعية.
- 8- حكومة مؤسسات التمويل المصغر.

¹ - عمران عبد الحكيم وغزي محمد العربي، برامج التمويل الأصغر في القضاء على الفقر والبطالة، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية، جامعة مسيلة، 15-16، نوفمبر، 2011، ص: 5.

المبحث الثالث: أنواع مؤسسات التمويل متناهي الصغر وخدماته والآليات المتبعة

قدمت مؤسسات التمويل متناهي الصغر خدمات ومنتجات للفقراء ذوي الدخل المنخفض، وعملت على تطوير منهجيات وآليات مختلفة من أجل ملائمة البيئة المحلية مع مبادئ التمويل متناهي الصغر.

المطلب الأول: أنواع مؤسسات التمويل متناهي الصغر

هي مؤسسات مالية تركز على تقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر كالإقراض والادخار والتأمين وتحويل الأموال لصالح الفقراء، تضم أنواع مختلفة من المؤسسات تتراوح ما بين: الرسمية وشبه الرسمية وغير الرسمية ذكر الأهم هذه المؤسسات:¹

أولاً: المؤسسات الرسمية:

مثل البنوك التجارية، بنوك و وكالات التنمية والتعاونيات المالية المملوكة للدولة، بنوك ريفية منظمة تخضع لرقابة البنك المركزي، اتحادات لائتمان المنظمة الخاضعة لرقابة البنك المركزي، وتتميز المؤسسات الرسمية بميزتين رئيسيتين، الأولى هي أن المؤسسة الرسمية يميزها تمويل محفظة القروض الخاصة بها من حقوق الملكية التجارية، أو القروض أو الودائع، والميزة الثانية هي أن المؤسسات شرعي المتطلبات المصرفية مثل التكوين الجيد للموظفين العاملين بها، وبالتالي فهي تتمتع بقدرة على تقديم منتجات متعددة.

ثانياً المؤسسات شبه الرسمية:

مثل التعاونيات المنظمات غير الحكومية وبنوك الادخار غير المنظمة في القرى، اتحادات الائتمان غير المنظمة، وتتمتع بحرية أكبر للإبداع والتركيز على العمل مقارنة بالمؤسسات الرسمية التي تركز على الربحية وهذا ما يفسر أن أغلب الابتكارات المرتبطة بالتمويل المتناهي الصغر مرتبط بالمؤسسات شبه الرسمية، وتعد المنظمات الائتمانية غير الحكومية أكثر تقديم خدمات إلى أشد الناس فقر.

ثالثاً: المؤسسات غير الرسمية:

مثل مجموعات الادخار والإقراض بالتداول (بين الأفراد) وبنوك القرية، المجموعات ذاتية المساعدة وجمعيات الخدمات المالية والتي يمكن أن تقسمها إلى نوعين من المؤسسات غير الرسمية وهما المجموعات الأهلية مثل جمعيات الادخار والإقراض بالتداول، حيث يقوم بعملية التنظيم والإشراف عليها من قبل أعضاء المجموعة المتضامنين والملزمين بدفع أقساط لفترات زمنية منتظمة ليستفيد كل مرة عضو من المجموعة سواء بالقرعة أو الضرورة الملحة للتمويل، وعلى النقيض من ذلك بأن المجموعات ذاتية المساعدة وبنوك القرية وجمعيات الخدمات المالية هي مؤسسات غير رسمية تدعمها منظمات خارجية بالتمويل، مع تقديم إرشادات حول كيفية تسييرها.²

والجدول التالي يوضح أنواع التمويل متناهي الصغر:

¹ - كريج تشرشل وآخرون، اتجاهات جديدة في تمويل مكافحة الفقر، منشورات شبكة تعليم ودعم المشروعات الصغيرة، أمريكا، 2002، ص: 34.

² - كريج تشرشل وآخرون، مرجع سابقة، ص: 38-41.

الجدول رقم: 02: أنواع مؤسسات التمويل متناهي الصغر

أنواع مؤسسات التمويل متناهي الصغر		
غير الرسمية	شبه الرسمية	الرسمية
- مجموعات الادخار والإقراض بالتداول. - بنوك القرية. - المجموعات ذاتية المساعدة. - جمعيات الخدمات المالية.	- التعاونيات. - المنظمات غير الحكومية. - بنوك الادخار غير المنظمة في القرى. - اتحادات الائتمان غير المنظمة.	- البنوك التجارية. - بنوك ووكالات التنمية التابعة للدولة. - التعاونيات المالية المملوكة للدولة. - بنوك ريفية منظمة تخضع لرقابة البنك المركزي. - اتحادات الائتمان المنظمة الخاضعة للبنك المركزي.

المصدر: كريج تشرشل وآخرون، اتجاهات جديدة في تمويل مكافحة الفقر، منشورات شبكة تعليم ودعم الصغيرة، أمريكا، 2002، ص: 33.

المطلب الثاني: خدمات التمويل متناهي الصغر

التمويل متناهي الصغر وغيره من المؤسسات المالية يقدم خدمات مالية تشمل القروض المصغرة والادخار والتأمين وتحويل الأموال.

1- **القروض المصغرة:** تبقى فاعلية القروض المصغرة مرتبطة بنسبة اندماجها في النظام المالي للدولة، وذلك لفتح المجال أمام الفئات المحرومة والتي تم استثناءها من نظام التمويل الرسمي وهم الفقراء الناشطين اقتصاديا، ومن أجل تقديم خدمات أفضل للعملاء، لابد من تحقيق معايير جودة القروض المتناهية الصغر من خلال:¹

1-1 **الاستمرارية:**

هناك اهتمام متزايد لإقامة تنظيمات مالية تعمل لصالح الفقراء بمعنى أن يصبح هناك توجه طويل المدى لإمداد الفقراء بالخدمات المالية التي يحتاجونها، فالبرامج القصيرة المدى قد يظهر تأثيرها في المدى القصير، لكنها قد تكون ذات تأثير سلبي على المستفيدين في الأجل الطويل، كما أن البرامج قصيرة الأجل غالبا ما يصاحبها مشكلات في السداد،

¹ - صالح نجية، دور التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018-2019، ص: 57.

فالفقراء يندفعون في انتهاز الفرصة التي أتاحت لهم فيقومون بإنفاق القروض دون أن يعبئوا بطريقة سدادها.

2-1 الحجم:

العلاقة بين الحجم والكفاءة من ناحية والتكاليف المتغيرة من ناحية تشير إلى أن التنظيمات الصغيرة لديها مشكلات أكبر في تقديم خدمة ذات جودة عالية وبتكلفة معقولة في الأجل الطويل، فوفقا للمعايير الدولية لا ينبغي أن تتجاوز نسبة عدد العاملين في مؤسسات الإقراض متناهي الصغر إلى عدد المقترضين ويفقد هنا بالعاملين من يتعاملون مع المقترضين مباشرة ويقوم بمتابعتهم وتسديد قروضهم.

3-1 درجة التغلغل:

يثير الجدل حول إمكانية استهداف الفقراء مقابل الفئات الأكثر فقرا كيف يمكن تحديدهم وإلى أي مدى يتسنى لتنظيمات الإقراض متناهي الصغر استهداف تلك الفئة الأخيرة على وجه الخصوص؟ من الممكن أن يفترض البعض أن الفئات الأكثر فقرا لن تكون مؤهلة للتعامل في القروض بنسب وجود نقص في ما تملكه من أصول إضافية لعدم وجود مصدر ثابت لديها للدخل، ولكن في المقابل تشير التجارب أن جزءا كبيرا من المستفيدين الذين نجحوا في تسديد مديونياتهم هم من أولئك الذين يعيشون تحت مستوى الفقر تماما.

4-1 الاستقرار المالي:

الاستقرار المالي يشير إلى قدرة المؤسسة التمويلية على استرداد تكاليفها من خلال ما تحققه من فوائد، وهنا قد يثورا لتساؤل بخصوص الكيفية التي يمكن بها أن نتوقع من الفقراء أن يساهموا في استمرارية عمليات الإقراض المتناهي الصغر، وما إذا كان ينبغي أن تقدم لهم تلك الخدمة دون الحصول على تكلفة تقديمها، وهنا يمكن القول أنه لضمان الالتزام طويل الأجل في تقديم التمويل للفقراء فلا بد من إيجاد كيانات مالية قادرة على الاستمرار في ظل محدودية الجهات المانحة والطريق الوحيد للتمكن من استمرارية تلك الكيانات المالية هو قطع الاعتماد على التمويل من الجهات المانحة وتمكينها من الدخول في الأسواق المالية وبهذا تضمن استقلالها.

2- المدخرات: تقرض مؤسسات الإقراض متناهي الصغر عادة نوعين من حسابات التوفير الطوعي والإلزامي، أما المدخرات الطوعية فهي تقابل خدمات التوفير المقدمة من البنوك التجارية التقليدية بينما المدخرات الإلزامية فهي تقدم كضمانات للقروض وليس بالضرورة أن تقدم هذه الحسابات أية فوائد على الودائع بل يتم الاحتفاظ بها في المؤسسة، حتى يتم الوفاء بالقرض.

3- التأمين متناهي الصغر: إن أصحاب المشاريع الصغيرة ذوي الدخل المتدني في مثلهم مثل غيرهم معرضون للمخاطر مثل المرض، الإصابة، السرقة، الوفاة.... لذلك تكون الخدمات المالية

المتخصصة لتقليل أثر تلك المخاطر ذات قيمة عالية بالنسبة لهم، ويعتبر التأمين من الخدمات المالية التي بدأت بعض مؤسسات التمويل متناهي الصغر بإضافتها إلى محافظتها الاستجابية إلى هؤلاء للحماية.

إن تقديم خدمات التوفير وخدمات التأمين إضافة إلى العروض يجعل من مؤسسات التمويل متناهي الصغر مؤسسات خدمات مالية عاملة تقدم التمويل متناهي الصغر.

4- تحويل الأموال: تعتبر هذه خدمة مالية فتحويل الأموال من المهاجرين إلى أقربائهم هو عمل مستمر في النمو السريع وعادة ما تتم إدارته عن طريق ترتيبات غير رسمية وتكاليف ومخاطر عالية، حيث يمكن تقديم هذه الخدمة مباشرة أن عن طريق الشراكة مع شركات تحويل الأموال، وذلك يعتمد على التشريعات المحلية من جهة والتكاليف من جهة أخرى ولذلك تتمتع مؤسسات التمويل الأصغر بميزة تنافسية بسبب علاقتها مع عملائها إضافة إلى إمكانية ربط هذه الخدمة بالخدمات المالية المقدمة، كما يمكن أخذ هذه التحويلات بعين الاعتبار عند احتساب مقدرة العميل على تسديد المبالغ المقترضة، فهناك إمكانية ربط الدفعات مع القروض، عندما لا تستخدم تلك التحويلات في الاستهلاك بل تستخدم لأغراض الإنتاج عن طريق دمج مصادر الأموال المختلفة.¹

المطلب الثالث: الآليات المتبعة في التمويل متناهي الصغر

عملت مؤسسات التمويل متناهي الصغر على تطوير منهجيات مختلفة من أجل ملائمة البيئة المحلية مع مبادئ التمويل متناهي الصغر على المستوى العالمي:

1- الإقراض الفردي:²

يستخدم الإقراض الفردي الأساليب التقليدية للعمل المصرفي غير أن الفرق الأساسي هو حقيقة قبول ضمانات غير تقليدية، وتسمى هذه الأنواع من الضمانات باسم الضمانات البديلة والتي قد تكون دراجة أو طاولة مثلا، حيث يلعب مسؤول الإقراض دورا رئيسيا بزيارة العملاء في منازلهم أو أماكن عملهم لجمع المعلومات الحساسة التي ستعتبر أساسا للموافقة على القرض، ويعتبر هذا الأجراء محاولة لتقييم المقدرة على الوفاء وبذلك يتم تجاوز عقبة النقص في الضمانات. بعدها يتم اعتماد برنامج الإقراض عن طريق الجمع بين عنصرين أساسيين: الالتزام بتنفيذ العقد والحوافز الايجابية مثل الاستفادة بقروض أكبر وبشروط أفضل مع مرور الزمن، مثل أسعار الفوائد منخفضة وإمكانية الاستفادة من سلع مختلفة لأولئك العملاء الذين لم يسبق لهم التأخر أو الامتناع عن السداد.

¹ - ماركواليا، التمويل متناهي الصغر، نصوص وحالات دراسية، ترجمة فادي قطان، ط1، تورينو، إيطاليا، 2006، ص-ص: 36-38.

² - موساوي محمد اليامين، دور التمويل المتناهي الصغر في مكافحة ظاهرة الفقر في الدول النامية، دراسة مقارنة بين الجزائر وبنغلاديش، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة سطيف، 2012-2013، ص: 69.

2- الإقراض الجماعي:¹

الإقراض الجماعي هو منح القروض من خلال مجموعة من العملاء وقد ساعد الإقراض الجماعي مؤسسات الإقراض متناهي الصغر على تخفيض التكاليف المتزايدة الناتجة عن منح قروض كثيرة وفي نفس الوقت صغيرة الحجم، كما تساعد أيضا على حل مشكلة النقص في الضمانات لدى العملاء الفقراء.

ففي الإقراض الجماعي تتحول بعض التكاليف، مثل تكاليف دراسة العملاء المتوقعين وتكاليف المتابعة، من البنك إلى العملاء الذين هم في مركز أفضل لاستبعاد العملاء السيئين، وللسيطرة على استخدام الأموال من طرف أفراد المجموعة فإنه يوجد هناك مجموعة من الأساليب المختلفة للإشراف الجماعي التي تشترك في نفس الصفات.

حيث يحصل أفراد المجموعة كما في الإقراض الفردي، على قروض مبدئية صغيرة الحجم مدتها تتراوح بين شهر واحد وسنة كاملة، فالمبالغ التي تصرف عادة ما تكون على شكل تدرج في الإقراض حيث يستطيع العميل (الزبون) الاستفادة من قروض أكبر حجما بعد تسديد المبالغ السابقة، يعطي هذا الأسلوب حافزا لإعادة الدفع ويسمح للمؤسسات ببناء تاريخ ائتماني لكل مجموعة ولكل عميل.

¹ - المرجع نفسه، ص-ص: 69-70.

خلاصة الفصل الأول:

إن نجاح تجربة التمويل المصغر في عدة بلدان في ظروف وشروط مختلفة يدعوا إلى الاستنتاج بأنه أداة فعالة تهدف إلى الحد من الفقر من المجتمع، وبما أن أصحاب الدخل المحدود يعانون من قلة الخدمات المالية بسبب الاستراتيجيات التقليدية للبنوك، فهذا القطاع يوفر خدمات مالية أساسية لشريحة واسعة من أصحاب المشاريع بالقليل من الضمانات وشروط الائتمان وبدونها لتتلاءم ومقدرتهم الاقتصادية البسيطة حيث لا تقتصر هذه الخدمات على منح الائتمان فحسب، بل تشمل دائرة موسعة بما في ذلك بناء المدخرات، تقليل التكاليف التي يتكبدها أفراد الأسرة في تحويل الأموال بالإضافة إلى خدمات التأمين وذلك المساعدة على الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، وتحسين ظروف العيش.

الفصل الثاني:

الإطار النظري لظاهرة

الفقر

تمهيد:

تعتبر ظاهرة الفقر من المشاكل العويصة التي ظلت تتزايد وتتفاقم مع مرور الزمن عمقا في دول العالم سواء كانت متقدمة أو مختلفة مع التفاوت الكبير في حجمها وطبيعتها، إذ تشير أغلب الإحصائيات أن خمس سكان العالم يمكن تصنيفهم بأنهم فقراء، لذلك زاد الاهتمام بهذه الظاهرة على مستوى عالمي ودولي كبيرين من خلال الدراسات والخطط والبرامج التي تبنتها بعض المؤسسات، وذلك لأجل القضاء على الفقر أو الحد منه من خلال معرفة خطوط الفقر وأسبابه وخصائصها ومؤشراته. وعليه حاولنا من خلال هذا الفصل استعراض بعض المفاهيم الأساسية حول الفقر "ظاهرة التي تفتت أثارها في معظم دول العالم خاصة نامية منها وهو ما قادنا إلى التطرق إلى ثلاثة مباحث رئيسية للتعرف على هذه الظاهرة، كانت على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية الفقر.

المبحث الثاني: أسباب وآثار الفقر والنظريات المفسرة له.

المبحث الثالث: مؤشرات وطرق قياس الفقر واستراتيجيات مكافحته.

المبحث الأول: ماهية الفقر

إن دراسة الفقر كظاهرة اجتماعية، ذات تأثير كبير على حياة ونشاط الفرد والمجتمع، وتأثيرها المتزايد لانتشارها السريع وتسببها في العديد من الآفات الاجتماعية، مما جعل أغلب الباحثين والمفكرين حتى المسؤولين يتطرقون لدراسة هذه الظاهرة من أجل محاربتها.

المطلب الأول: مفهوم الفقر

يعتبر الفقر من أكثر المفاهيم التي تم تعريفها من أوجه مختلفة ومتعددة أكثرها شيوعاً:

أولاً: الفقر لغة:

الفقر مصدر فقر، فهو فقير، والفقير المحتاج، فالفقر ضد الغنى، مثل الضعف معناه الحاجة وفعله الافتقار. الفقر لغة أيضاً يعني الرديئة، وفعله افتقر ويعني الحاجة وهذه الحاجة سواء كانت الماديات أو المعنويات.¹

ثانياً: الفقر اصطلاحاً:

الفقر هو الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد إلى الدخل السكاني للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين لائق في الحياة.²

ثالثاً: الفقر من وجهة نظر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للفقر:

الفقر يشمل تلك العوامل التي تعزز تحكم الفرد على الموارد كالحفاظ على الصحة الجيدة والقدرة على القراءة والكتابة.³

وكتعريف شامل فإن الفقر يعني عجز فئة معينة من الأفراد والأسر عن توفير الدخل اللازم للحصول على السلع والخدمات التي يحتاجونها لتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة.

رابعاً: المصطلحات التي تتعلق بظاهرة الفقر.

- **الفقراء:** يعرف الفقراء بشكل عام من خلال ثلاث منطلقات أساسية: ذاتية، اجتماعية موضوعية وذلك وفقاً ما يلي:⁴
- **التعريف الذاتي:** الفقير من وجهة نظر ذاتية كل فرد يشعر بأنه لأجل على ما يحتاج إليه من احتياجات أساسية.
- **التعريف الاجتماعي:** الفقراء هم الذين يجهلون على مساعدة اجتماعية من المجتمع بحيث يعتبر الحد الفاصل للفقر الحد الأدنى الرسمي من المعونة الاجتماعية.

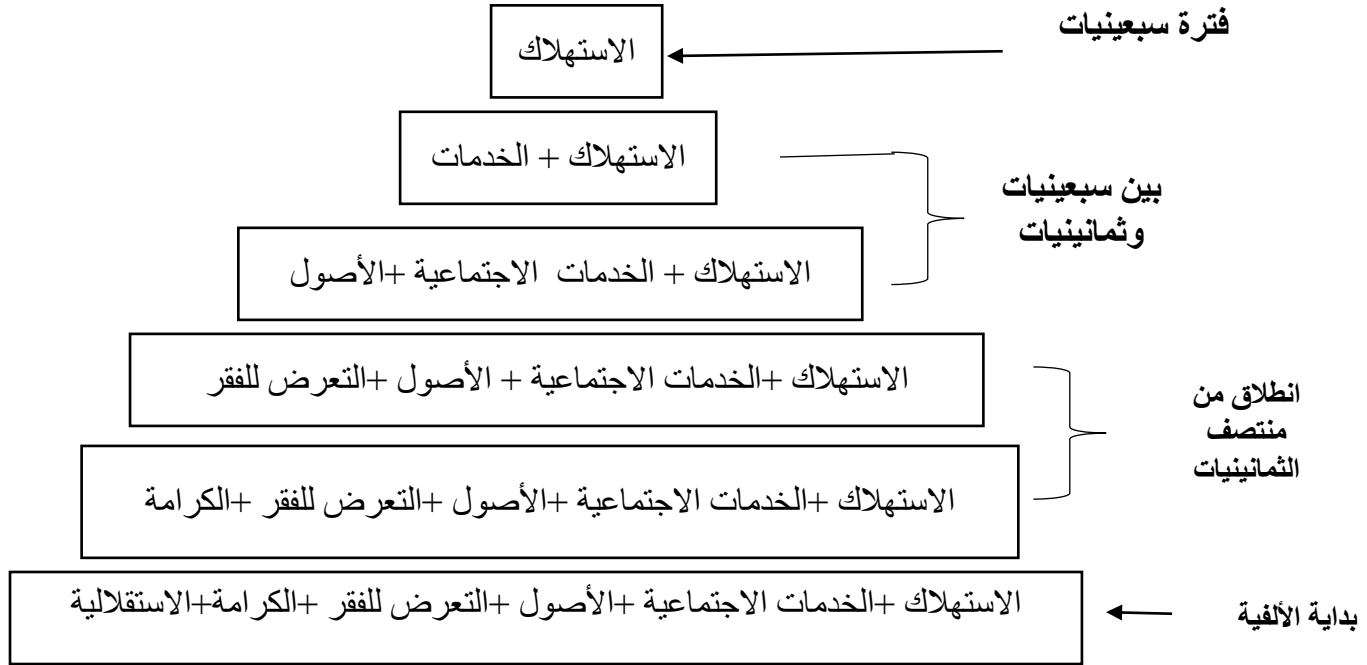
¹ - سعيد موساوي، مفهوم الفقر : من الدلالات اللغوية إلى التأسيس السوسولوجي، مجلة الإبراهيمي للآداب والعلوم الإنسانية، جامعة برج بوعريريج، العدد 04، 2020، ص: 175.

² - ريدي فاطمة، إبراهيم قدور، المقاربات السوسولوجية للفقر المبرمج في الجزائر، مجلة التميز، جامعة محمد خيضر -بسكرة- العدد 02، 2020، ص: 35.

³ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفقر والنمو وتوزيع الدخل في لبنان، تقريره، 201، ص: 33.

⁴ - رشيد بوكساني، علام عثمان، دور منظمة الأمم المتحدة في تحديد مفهوم الفقر والحد من أثاره في مختلف مناطق العالم، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 3، 08-09 ديسمبر 2014، ص: 311.

- التعريف الموضوعي: الفقراء هم غير القادرين على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة
الشكل (03) تطور مفهوم الفقر



المصدر: عباس و داد، دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف - ، 2017-2018، ص: 08.

المطلب الثاني: خصائص الفقر

هناك عدة خصائص للفقر يمكن توضيحها في الجدول الآتي:

الجدول رقم 03: خصائص ظاهرة الفقر

الشرح	الخصائص
تشمل العديد من العناصر أهمها: حجم الأسرة الفقيرة مقارنة بحجم الأسرة الفقيرة مقارنة بحجم الأسر غير الفقيرة، والمستوى العام لحجم الأسرة الفقيرة ومحاولة دراسته نسبة المعاقين في المجتمع وخاصة في الأسرة الفقيرة.	الديمغرافية
يمثل توافر الخصائص الصحية الشرط الضروري لإمكانية التحاق الفرد بالتعليم، تم الحصول على منبع، لذا بأن الخاصية الصحية للأسرة الفقيرة هو التدهور سراء على مستوى الجسدي أو العقلي.	الصحية
يرى البعض أن تدني المستوى التعليمي وانتشار الأمية يكون سببا للفقر، ويستدل على ذلك من دراسة مدى انتشار الأمية بين الفقراء ونسبة التعليم، وكذا نسبة الإنفاق على التعليم ومدى استفادة الفقراء منه.	التعليمية
يمثل التوظيف وخاصة العمل المنتج الوسيلة الأساسية لمواجهة احتياجاتهم والهروب من الفقر، ومن هنا تأتي دراسة خصائص التوظيف بداية من نسبة البطالة بين الفقراء وتحديد المهن.	التوظيف
تعاني الأحياء التي يقطنها الفقراء خاصة المدنية من الاكتظاظ و العمران وندرة المساحات الخضراء وغياب أنظمة الصرف الصحي، وتعاني أيضا من انقطاع الكهرباء وتراكم النفايات وسط الشارع.	السكنية
يقوم واقع الأسرة في إتباع احتياجاتهم للطعام على أساس أن كل ما هو رخيص يزداد الطلب عليه لدى الأسرة، بمعنى أن نوع و كمية الطعام الذي تتناوله الأسرة يرتبط بأسعار السوق و تتألف أنواع هذه الأغذية من الحبوب البقوليات.	الغذائية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد علمي: حصوري نادية، تحليل وقياس الفقر في الجزائر -دراسة تطبيقية- رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009، ص-ص: 10-11.

المطلب الثالث: خطوط الفقر

يقوم خط الفقر بتقسيم المجتمع إلى فئتين، فقراء وغير فقراء، ويعتبر فقيرا إذا استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد، ويطلق على هذا الحد الأدنى بخط الفقر، وهناك أربعة أنواع من خطوط الفقر:

أولاً: خط الفقر المطلق:

هو الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان بدخله الوصول إلى إشباع حاجاته الأساسية المتمثلة في الغذاء، السكن، الملابس، التعليم، الصحة، يقصد بالفقر المطلق وجود قدر معين من الدخل، لا يسمح

بالحصول على الحد الأدنى من السلع الغذائية التي تلزم الإنسان في الظروف العادية وبذلك لا يأخذ في الاعتبار بقية الحاجات مثل السكن.¹

ثانيا: خط الفقر الذاتي:

ترتكز هذه الطريقة على تحديد خط الفقر من خلال الفقراء ذاتهم وذلك بتحديد المكونات اللازمة لعيش حياة مقبولة في مجتمع ما وهي تتركز على الإجابات التي يقدمها الأفراد على السؤال التالي: فهو مستوى الدخل اللازم لمقابلة احتياجاتك الأساسية؟ وهذه الإجابات الأساسية تتمثل في الغذاء، الملابس، السكن، التعليم، الصحة والمواصلات، وتأخذ متوسط الإجابات على هذا السؤال للتوصل إلى خط الفقر.

ثالثا: الفقر السياسي:

هو خط محدد في الوسط السياسي الإداري لدولة ما وفي وقت ما، وهو يوافق مستوى من الدخل يعتبر أي فرد أو عائلته يملك دخل أقل منه بحاجة إلى مساعدة اجتماعية ويعتبر صاحبه من الفقراء.²

رابعا: خط الفقر النسبي:

هو مؤشر لفائض المقسمة في الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم انخفاض الأجور، لاسيما بالنسبة للعاملين في الحكومة والقطاع العام، حيث تحددها القوانين واللوائح التي تنفرد الطبقة بوضعها وتعديلها وفقا لمصالحها الطبقيّة، تمثل الفقر النسبي في التباعد القائم في مستويات الإشباع بين فئات الدخل العليا والدنيا من السكان، ويظهر هذا النوع بوضوح في الدول النامية أكثر من الدول المتقدمة.³

¹ - الطيب وكي، الآليات المؤسسة لعلاج ظاهرة الفقر في الاقتصاد الإسلامي والنتائج الموثقة لتطبيقها في الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر -باتنة -، 2010-2011، ص: 19.

² - طويطي مصطفى، لعرج مجاهد نسيمه، إشكالية قياس وتقييم ظاهرة الفقر في الدول العربية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تقديم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 3، 08-09 ديسمبر 2014، ص: 21.

³ - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الفقر والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، جامعة الإسكندرية - مصر -، 2007، ص-ص: 25-26.

المبحث الثاني: أسباب وآثار الفقر والنظريات المفسرة له

يرجع انتشار ظاهرة الفقر بحدده في الآونة الأخيرة إلى جملة من الأسباب في انتشار الجهل والامية والبطالة من جهة ومن جهة أخرى نجد ارتفاع تكاليف العيش وضعف القدرة الشرائية للمواطن، كذلك لسياسة وأداء الدولة والنتائج المترتبة عنها أدت إلى وجود آثار سلبية على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم هذه الآثار والأسباب وكذا النظريات التي حاولت تعريف ظاهرة الفقر.

المطلب الأول: أسباب ظاهرة الفقر

هناك العديد من العوامل التي تمثل أسباب لوجود الفقر وانتشاره تتمثل فيما يلي:

أولاً: الأسباب الاقتصادية: من أهم الأسباب التي ساهمت في حدة الفقر هي:¹

- 1- **الاعتماد على مورد اقتصادي واحد:** معظم الدول المتخلفة والمعروفة بدول العالم الثالث التي تعاني من الفقر تعتمد في اقتصادها على مورد واحد وهو قطاع المحروقات أو الطاقة وتهم القطاعات الأخرى المتمثلة في الزراعة والصناعة مما يجعل المواد الغذائية وكذا الصناعية باهضة الثمن.
- 2- **التضخم:** الذي يعرف بأنه الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات معبرا عليه بالنقود يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للنقود وبالتالي تتأثر المداخيل الحقيقية للأسر وتصل إلى حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها.
- 3- **المديونية الخارجية:** إن اللجوء إلى الاقتراض من الدول الخارجية من أجل حل المشاكل المالية في أي بلد ومع تفاقم الديون وعجزه عن سدها يقع في مشكل المديونية التي تسبب في:
 - التبعية الاقتصادية والركود الاقتصادي.
 - تدهور القدرة الشرائية.
 - ارتفاع أسعار الفائدة.
- 4- **عدم الاستغلال الأمثل للموارد:** إن سوء استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة وعدم الاستفادة منها بشكل الكافي لرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول الفقيرة وبالتالي يصبح الاستهلاك المحلي أكثر من الناتج الداخلي وهو ما يطرح إشكالية عدم التوازن من جديد.
- 5- **سوء توزيع الدخل:** والذي بدوره يتأثر سببين هما:
 - عدم المساواة في توزيع الأموال والمالية بين السكان.
 - عدم كفاية التحويلات إلى الفقراء.

¹ - حفصي بونبعو ياسين، مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة، أطروحة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص-ص: 38-39.

ثانيا: الأسباب السياسية:

في أهم الأسباب التي أدت إلى تفجير الدول النامية الاستعمار فأكثر الدول فقرا في العالم كانت في وقت قريب مستعمرة من الدول الغنية التي استنزفت ثرواتها وخيراتها واستغلت شعوبها، وهذا من جهة أخرى أن الحروب والنزاعات الداخلية والخارجية بعد الاستقلال أدت إلى تخلف الاقتصاد الوطني لمختلف هذه الدول مما أدى إلى تفاقم مشكلة الفقر.

ومن العوامل السياسية المؤثرة أيضا نجد أنظمة الحكم الفاسدة فغالبا ما تكون السبب المباشر في تفجير المجتمع خاصة الطبقات الدنيا والمتوسطة، فالحكم الصالح أو الراشد ما يطلق عليه، وهو الذي يعزز ويدعم رفاهية الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، خاصة أفراد المجتمع الأكثر فقرا وتهميشا.

وعادة ما يعزز الفقر والفساد بعضهما البعض، فغالبا ما تكون البلدان المصابة بالفقر تعاني من الفساد من العوامل التي تفاقم من الفقر كما أن البلدان التي تعاني من الفقر المزمن تعد بيئة لانتشار الفساد بسبب استمرار عدم المساواة الاجتماعية والتفاوت في الدخل.¹

ثالثا: الأسباب الاجتماعية: تتمثل أهم الأسباب الاجتماعية فيما يلي:²

- النقص في قدرة المؤسسات الاجتماعية سواء الحكومية أو المنظمات غير الحكومية في القضاء على الفقر إضافة إلى الأمية والتعليم المهني المتحيز غير الملائم لمتطلبات سوق العمل.
- التحيز من المرأة حيث أن تهमيش هذه الأخيرة يعد من أهم العوامل الرئيسية المولدة للفقر نتيجة تعرضهن للتمييز وخاصة في المناطق الريفية، حيث يؤدي إلى إبعادهن عن السياسات التي تهدف إلى الحد من الفقر.
- ظهور النظام الطبقي والتحيز بين الطبقات، الذي يؤدي إلى عدم وجود مشاركة فعالة بين أفراد المجتمع.

المطلب الثاني: الآثار المترتبة عن ظاهرة الفقر

إن للفقر آثار اقتصادية واجتماعية أخرى حيث أنه عامل سلبي يؤدي إلى تفاقم الوضع وتدهوره أكثر فأكثر، فإذا كانت هناك أسباب معينة أدت إلى ظهوره، فإنه يؤدي إلى تعقيد هذه الأسباب وبالتالي إلى ارتفاع تكلفة الحد منه، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم الآثار:

¹ - رقية خياري، السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية (الفقر والبطالة)، أطروحة دكتوراه، كلية الأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص: 160.

² - حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2013-2014، ص-ص: 19، 20.

أولاً: الآثار الاقتصادية: للفقر مجموعة من الآثار الاقتصادية يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:¹

1- **أثر الفقر على الاستهلاك:** يتحدد الإنفاق على الاستهلاك بعدة عوامل من أبرزها الدخل، وأن وجود نسبة من الفقر في أي دولة يعني تدني مستوى الدخل وتدني مستوى الدخل يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك.

2- **أثر الفقر على الدخل والادخار والاستثمارات:** إن انخفاض معدل الدخل يؤدي إلى عدم توفر الغذاء الكافي والملبس الواقي والسكن اللائق والعلاج اللازم وقت المرض وعدم توفر التعليم من جهة، ومن جهة أخرى أن الدخل المنخفض يؤدي إلى انخفاض المدخرات إن لم يمكن انعدامها نهائياً وهو ما يؤدي بدوره إلى انخفاض حجم الاستثمارات اللازمة للتنمية وهو ما يجبر الدولة على الاقتراض من الخارج.

3- **أثر الفقر على مستوى الإنتاج والإنتاجية:** ترتبط ظاهرة الفقر ارتباطاً وثيقاً بتدني مستوى الإنتاج

والإنتاجية ولقد اختلفت آراء الاقتصاديين في تفسير هذه الأخيرة من بينها:

- انخفاض نوعية القوى العاملة من حيث مستوى التعليم والغذاء والصحة.
- قلة الإمكانيات الحديثة وعدم كفايتها.
- انتشار البطالة.
- انعدام الحوافز المادية والمعنوية أمام العاملين.
- سوء وعدم تناسق استغلال الموارد الطبيعية والبشرية مما يساهم في الارتفاع النسبي للطاقات العاملة.
- الانخفاض المرتبط بقلّة استخدام الطاقة.

ثانياً: الآثار الاجتماعية: تتلخص أهم الآثار التي يخلفها الفقر على الجانب الاجتماعي في النقاط التالية:²

- الشعور بالإقصاء والحرمان والتهميش من قبل بعض الفئات كالنساء ومكان المناطق المنعزلة، هذا ما يؤدي إلى قتل روح الإبداع وضعف المشاركة في الحياة العامة.
- زيادة التفكك الأسري وغياب التكافل الاجتماعي.
- انتشار عمالة الأطفال هذا ما يجعلهم عرضة لمختلف المخاطر.
- تولد مظاهر الاقتصاد الاجتماعي ضغوطاً نفسية على هذه الفئة مما يؤدي إلى انتشار الجرائم، العنصرية والانحراف.
- انخفاض مستويات التعليم والتكوين واكتساب المهارات لدى الفئات المقدرة والمهشمة.

¹ إبراهيم على أمال، سياسات واستراتيجيات مكافحة الفقر في الجزائر، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البلدية، ديسمبر 2009، ص-ص: 41، 42.

² عباس وداد، مرجع سابق، ص-ص: 18-19.

- ارتفاع معدلات الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية نتيجة نقص الموارد المالية لتوفير الكميات الكافية من الغذاء المتوازن الذي يحتاجه الجسم وهذا ما يؤدي إلى تعرض هذه الشريحة من الأفراد لمختلف أشكال الأمراض التي قد تؤدي إلى الهلاك.
- بروز ظاهرة الهجرة بنوعها الداخلية والخارجية فالأولى تكون من الريف باتجاه المدن الكبرى بهدف الحصول على عمل لائق وتحسين مستوى المعيشة أما بالنسبة للثانية فغالبا ما تكون غير شرعية باتجاه الدول المتقدمة هذا ما يجعل حياة المهاجرين عرضة لمختلف المخاطر.
- يرتبط الفقر بمخاطر عديدة منها: الأحياء، والمساكن العشوائية، مشكلة المناطق الهشة والمعرضة لأخطار بيئية بفعل افتقارها للخدمات الأساسية من مياه وكهرباء وصرف صحي وغيرها، تعرف المناطق العشوائية بصفة عامة بأنها المباني التي تقام عشوائيا وذلك في غياب إطار قانوني وتنظيمي.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لظاهرة الفقر

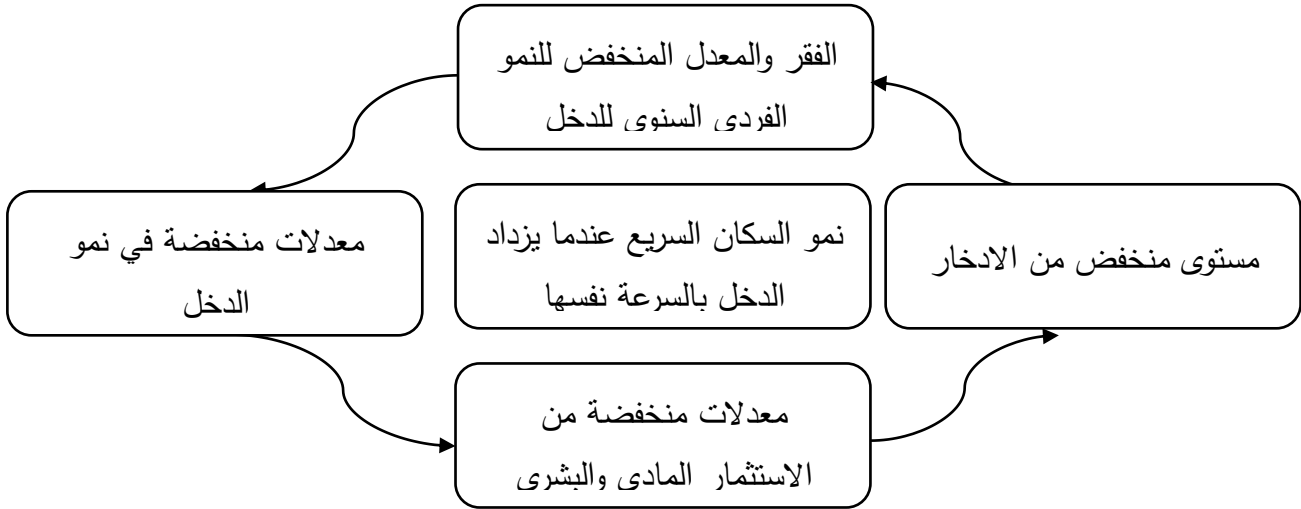
تعددت واختلفت النظريات التي حاولت أن تفسر ظاهرة الفقر وذلك بسبب تعدد العوامل المؤدية إلى هذه الظاهرة وحسب مدى تركيز كل نظرية على إحدى هذه العوامل، فهناك من يركز على الإنسان الفرد كونه سببا في وضعه الذي آل إليه وهناك من يرجعها إلى أسباب ظاهرة وظروف اجتماعية أدت إلى استفحال هذه الظاهرة إلى جانب من يرجحها إلى عوامل اقتصادية أو ديموغرافية أو إلى القيم والمعايير السائدة في كل مجتمع وتفصيل ذلك كما يلي:

أولا: نظرية الحلقة المفرغة:

تشير النظرية إلى أن أساس الفقر هو مستوى الدخل الفردي فهي المعروف في الدول النامية إن للفقر حلقة مفرغة تبدأ به وتنتهي به وهذه الحلقة تبدأ من انخفاض مستوى الدخل ثم انخفاض مستوى التغذية ثم انخفاض مستوى الصحة ثم انخفاض الإنتاجية وتنتهي بانخفاض مستوى الدخل مرة أخرى والفكرة الجوهرية التي تقوم عليها هذه النظرية، أن انخفاض الدخل ينجم عليه مشاكل صحية، تعليمية، تؤثر بدورها على الإنتاجية فتنتهي في الأخيرة من حيث بدأت أي انخفاض الدخل الذي يكرس ظاهرة الفقر إلا أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية يشير إلى أن هناك حلقات مفرغة متعددة، فهناك الحلقة المتعلقة بانخفاض المستوى التعليمي وتبدأ بانخفاض مستوى التعليم وهناك الحلقة المتعلقة بانخفاض المستوى الصحي، ومن الملاحظ أن السبب المباشر للفقر حسب هذه النظرية هو الدخل المتدني حيث يؤدي إلى ضعف في الاستهلاك والادخار ويؤدي هذا إلى ضعف القدرة الشرائية وبالتالي إلى ضيق السوق وهذا ما يعرف منه بالحلقة المفرغة للفقر والتي عبر عنها نوركسيه، وأشار إلى هذه الحلقة أنها كانت من أهم الحلقات المفرغة

أحدهما في جانب العرض من رأس المال النقدي (الادخار) والأخرى من جانب الطلب على ذلك رأس المال.¹

الشكل رقم 04: عوامل ظهور ظاهرة الفقر



المصدر: نسيم بورني، نور الدين عزوز، إشكالية ظاهرة الفقر في ظل المقاربات النظرية، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 01، ص: 111.

ثانيا: النظرية المالتوسية في تفسير الفقر:

تعتبر ظاهرة الفقر من الظواهر القديمة فهي مرتبطة بعلاقة الإنسان بالثروة أو بطريقة أخرى تلك العلاقة بين العامل نظرية مالتوس، حيث يرى توماس مالتوس، أن الفقر ينشأ أساسا نتيجة الفجوة القائمة بين الحاجات الإنسانية المتزايدة ومحدودية الموارد الطبيعية معا لا ذلك بأن السكان يتزايدون بمتتالية هندسية وتتزايد الموارد بمتتالية حسابية وفي النهاية تعجز الموارد الطبيعية عن تلبية حاجات البشر المتزايدة وبالتالي تزداد فجوة الفقر في العالم.

فالفقر إذن وحسب مالتوس: "سوى نتاج التسابق بين معدلات نمو السكان ومعدلات تزايد وسائل العيش" لذا فإن أي جهد لتحسين الظروف الاجتماعية لا يتم إلا بالحد من النمو الديمغرافي، في حين يرى أن الأنظمة العادلة والقائمة عن المساواة تدفع حتما كل الناس إلى اليأس.

تعرضت نظرية مالتوس للسكان إلى انتقادات، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب يأتي في مقدمتها أن النظرية تحتوي على افتراضات خاطئة، ولذلك فقد جاءت منافية لطبائع الأشياء، بل أنها استمدت من عوامل فكرية لا أخلاقية ولا إنسانية، فهي حرب معينة ضد الإنسان.

فالنظرية تحارب الإنسان من أجل الإنسان، وهذا أول تناقض في بينها ذلك لأنها تفترض أن الإنسان يسعى أن يعمل محاربة التكاثر ليتم له البقاء، ولإبقاء لجنس الإنسان بلا تكاثر، وهي تفترض أن الإنسان إذا

¹ - نسيم بورني، نور الدين عزوز، مرجع سابق، ص: 111.

فرط في هذه القضية سينقرض بعوامل خارجة عن إرادته ولذلك فالأفضل له أن يحارب نفسه قبل أن يحارب¹.

ثالثا: النظرية الماركسية:

يرى "ماركس" صاحب أطروحة "رأس المال" أن الفقر بالأساس يرجع إلى الصراع الطبيعي في المجتمع الذي وجدته الرأسمالية، فالطبقة المهيمنة تملك وسائل الإنتاج وتسيطر عليها وبذلك تستغل الطبقة التابعة لها، وأصحاب المصانع "أرباح العمل" يجنون أرباح ضخمة بالمقابل يدفعون أجور زهيدة للعمال، إن فكرة الفقر تتجلى في نمط الإنتاج الرأسمالي الذي لا يستهدف إشباع الحاجات الإنسانية بل يخضع للرعية الجامعة في استخلاص فائض القيمة على حساب طبقة العمال وأكد "لينين" هذه الأطروحة مشيرا أن الرأسمالية يخلدها رأس مال الفائض، وهي لا تستخدمه أبدا الغرض الارتفاع بمستويات معيشية للعمال، إذ هذا بعد تراجع في أرباح الرأسماليين مما يؤدي حتما إلى افتقار العمال.

ويقصد بالقيمة القائمة هي تلك الموارد الاقتصادية القومية التي تحقق ناتج وطني يفوق إجمالي أجورا لعمال عند مستوى الاستكفاء فضلا عن عوائد الموارد الإنتاجية الأخرى المستخدمة في العمليات الإنتاجية وهذا الفرق بين ما يدفع فعلا الموارد المستخدمة وقيمة نتاجها الفعلي وهو ما أطلق عليه "فائض القيمة" وتذهب العوائد للرأسماليين².

¹ - موساوي محمد اليامين، دور التمويل المتناهي الصغر في مكافحة ظاهرة الفقر في الدول النامية، مرجع سابق، ص: 24.

² - الجيلاني النوني، إشكالية الفقر والمقاربات النظرية المفسرة له، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، العدد 02، جوان 2020، ص: 370.

المبحث الثالث: مؤشرات قياس الفقر واستراتيجيات مكافحته

إن عملية قياس الفقر تلعب دورا جوهري في تحديد استراتيجيات لحد من الفقر، من خلال وضع مقاييس متعددة وبديلة بالشغل الذي يحقق مؤشرات علمية لمفاهيمه المختلفة.

المطلب الأول: مؤشرات ظاهرة الفقر

تعتبر دراسة خط الفقر الذي يطوي على تحديد شامل للفقراء صعبة نوعا ما وذلك بسبب العوامل المتداخلة التي تختلف من بلد لآخر مما يسبب تفاوت ما بين مستويات الفقر وبالتالي انعكاسها على تحديد واضح لخط الفقر لذا لجأنا إلى مؤشرات أكثر عمقا في تحديد المستويات وهي كالتالي:

أولاً: مؤشر نسبة الفقر:

ويسمى مؤشر تعداد الرؤوس ويعرف بأنه النسبة الناتجة عن قيمة عدد السكان الفقراء مثل عدد السكان الكلي، ويمكن حسابه من خلاله قيمة عدد الأسر الفقيرة على أعداد جميع الأسر الفقيرة وغير الفقيرة في المجتمع، وهو ن أكثر مؤشرات الفقر شيوعا واستخداما، كما أنه جيد لأغراض المقارنة أو التقييم آثار سياسات تقليل الفقر.¹

ثانياً مؤشر فجوة الفقر:

لتكميل المؤشر السابقة، فقد تم تقديم مؤشر فجوة الفقر والذي يحاول قياس حجم الفجوة بين دخل الفقير وخط الفقر²، وهذا المؤشر على الرقم من فائدته أيضا إلا أنه ترد عليه بعض الملاحظات ومن أهمها أن هذا المؤشر لا يعكس مقدار التعاون في الدخل بين الفقراء، وعلى سبيل المثال فإن فجوة الفقر تكون متساوية عندما يكون لدى فرد بين مستوى من الإنفاق يساوي 50% من خط الفقر، أي عندما يكون لدى أحدهما 75% من خط الفقر بينما لدى الثاني 25% ففي كلتا الحالتين تكون فجوة الفقر 00.5 وللتغلب على هذه المشكلة، فقد تم اقتراح المؤشر الثالث وهو مؤشر شدة الفقر³.

ثالثاً: مؤشر شدة الفقر:

يقيس هذا المؤشر مدى التفاوت في درجات الفقر بين الفقراء أنفسهم وبنفس الوقت يقيس فجوة الفقر، ويتم حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية⁴.

¹ - يخلف سهيل بن رشيد بن الهاشمي، تقنيات قياس وتحليل الفقر في الوطن العربي، ط1، دار محمد للنشر والتوزيع، قالمة، الجزائر، 2015، ص: 24.

² - عبد الرزاق الفارس/ الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص: 29.

³ - شيماء أسامة محمد الصالح/ الفقر ومستوى التنمية البشرية في الدول العربية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تقسيم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية ي ظل العولمة، جامعة الجزائر 03، 08-09 ديسمبر 2014، ص: 10.

⁴ - بن جلول خالد، محددات الفقر في الجزائر باستعمال نماذج أشعة الانحدار الذاتي (UAR)، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945 - قالمة-، العدد 01، 2015، ص: 44.

المطلب الثاني: طرق قياس الفقر

تعدد طرق قياس الفقر من دولة إلى أخرى وتم الإجماع على ثلاث طرق أساسية نوردتها كما يلي¹:

أولا قياس الفقر من ناحية الدخل:

استخدام مؤشرات الدخل، سواء كانت بقيمتها الإجمالية المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي أو كانت على مستوى الفرد أو الأسر بوصفها أحد المؤشرات المعبرة عن قدرتها للحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية الأساسية التي يمكن أن تحدد موقع الفرد أو الأسرة دون خط الفقر أو فوقه فضلا عن كونها مؤشرات توضيحية لمستوى الرفاهية النسبية في الاقتصاد، واختلاف مستوى الرفاهية فيما بينها والاقتصاديات الأخرى، إلا أن استخدام هذه المؤشرات تكشفه بعض المشاكل والصعوبات التي يتمثل أهمها بافتراض التوزيع العادل للدخل أو الناتج في الاقتصاد، في حين تتباين تلك التوزيعات على مستوى الأفراد لتغطي مستويات رفاهية مختلفة، أما الاعتماد على توزيع الدخل على مستوى الأسرة، فإنه أيضا يواجه مشاكل نظرية وعملية لتباين الأسر في حجمها وتركيبها من ناحية العمر والجنس، مما ينعكس بشكل سلبي أو إيجابي على مستوى الإنفاق.

وتتمثل المشكلة الدائمة التي تتحسسها مؤشرات الدخل بتحويل قيمتها إلى العملات الأجنبية قوتها لا تأخذ في الحسبان القوة الشرائية، لتوضيح الاختلاف بين القوة الشرائية للعملات الأجنبية لشراء سلع محددة من الأسواق المحلية، في حين تتمثل الجانب الآخر التصور الذي يتمنه اعتماد مؤشر الدخل لقياس معدل الفقر بكونه يقود إلى نتائج مختلفة عن تلك البيانات التي تعتمد على الإنفاق باعتبار أن مؤشر الفقر يهمل في اعتباره الدخل أو الاستهلاك غير المباشر والمتحصل عليه من خلال الخدمات الصحية والتعليمية ومعهم الأسعار، فضلا عن قدرة الأفراد على تحقيق مستوى من الإنفاق يفوق خط الفقر، من خلال السحب من المدخرات تعبر عن البعد الاستهلاكي للفقر وليس عن الأبعاد الأخرى، كالضمان ضد البطالة والمرض.

ثانيا: قياس الفقر من خلال مؤشرات التنمية البشرية:

إن الاعتماد على الدخل بوصفه خطوة أولى لقياس الفقر يدفعها إلى الأسلوب الاجتماعي المتمثل في مؤشرات التنمية البشرية وسنتطرق إلى أهمها وهي كالاتي:

1- دليل التنمية البشرية: يقيس متوسط الإنجازات من حيث التنمية البشرية الأساسية في دليل مركب واحد مكون من توليفة من المؤشرات الاجتماعية كالعمر، المعرفة ومعيار مستوى المعيشة اللائق والمشاركة أو الاستبعاد.

2- دليل الفقر البشري: وهو ينقسم إلى قسمين الفقر البشري للدول النامية والفقر البشري للدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وهما:

¹ حفصي بونبعو ياسين، مرجع سابق، ص-ص: 21-22.

أ. دليل الفقر البشري للدول النامية: يهدف لقياس تخلف دولة معينة من خلال ثلاث جوانب أساسية وهي: مدة الحياة، مستوى الصحة، التمدرس وتلقي المعارف إمكانية الحصول على مستوى حياة ريفية.

ب. دليل الفقر البشري للدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: ويهدا لقياس تخلف دولة ما تنتمي إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال نف الجوانب لقياس التخلف للدول النامية مضافا إليه الاستبعاد الاجتماعي الذي يقاس بمعدل البطالة.

ج. قياس الفقر من خلال الحاجات الأساسية: إن الحاجات الأساسية تمثل القيمة الإجمالية للحد الأدنى الذي ينبغي تحقيقه من أجل استمرار الحياة الإنسانية للفرد بطريقة مقبولة وتشكل الحد الأدنى الاجتماعي (خط الفقر) وبالتالي فإن السكان التي يقل استهلاكها عن هذا المستوى تقع ضمن حدود الفقراء وتتقسم الحاجات الأساسية إلى قسمين:

- الاحتياجات الأساسية الغذائية: وتمثل حاجة الفرد إلى الطعام اعتمادا على حاجة الجسم البيولوجية من السعرات الحرارية وكذلك حاجته إلى عناصر الغذائية الأخرى (البروتينات).
- الاحتياجات الأساسية غير الغذائية: يمكن حصرها في خمس حاجات وهي السكن، الملابس، خدمات التعليم الأساسي، الخدمات الصحية الأولية والحاجة إلى النقل.

المطلب الثالث: سياسات واستراتيجيات مكافحة الفقر

يعتبر الفقر أكبر التحديات التي تواجه التنمية المستدامة لذلك وجدت عدة سياسات موجهة لتحسين ظروف معيشة الإنسان، والتي تعمل على تمكين الفئات الفقيرة من وسائل العيش التي تضمن لهم كسر حلقة الفقر، وفي ما يأتي أهم السياسات المعتمدة للحد من ظاهرة الفقر:¹

أولاً: النمو الاقتصادي المستدام:

يتربح هدف النمو الاقتصادي على رأس السياسات الاقتصادية، ذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع وهو شرط ضروري لكن غير كاف لتحسين المستوى المعيشي للأفراد، وترتبط استدامة النمو الاقتصادي مع نجاحه في تخفيض معدلات الفقر في اعتماده بشكل أساسي على رأس المال البشري والبحث العلمي والذي يشكل مصدر أكثر أهمية من التراكم الكمي لرأس المال.

¹ - أوضايفية حدة، سياسات واستراتيجيات مكافحة الفقر، مجلة الدراسات الاقتصادية المقدمة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، العدد 03، 2019، صص: 41-42.

ثانياً: الإنفاق الحكومي الاجتماعي:

يعد الإنفاق العام من أهم البنود الرئيسية للحد من الفقر باعتباره آلية مهمة لإعادة توزيع الدخل، وهو الإنفاق الذي يمول المسؤولية الاجتماعية للدولة اتجاه المجتمع بشكل عام، وغالباً ما تم من خلال تمويل ودعم المؤسسات سوء الحكومية العاملة في مجالات التعليم وصحة، إن هذا النوع من الإنفاق يساهم بشكل مباشر في تحسين نوعي وكمي لرأس المال البشري لبلد ما، وبالتالي فإنه يطور القدرات الإنتاجية للموارد البشرية للبلد غير أن هذا لا ينفي مفهوم الحق في التعليم والرعاية الصحية كحق من الحقوق الأساسية التي يجب أن يحصل عليها الفرد دون أي تمييز.

ثالثاً: التنمية البشرية المستدامة:

التنمية البشرية ليس مجرد تحسين القدرات البشرية من خلال التعليم والصحة والتغذية وما إلى ذلك، بل إنها إضافة إلى ذلك تعني انتفاع البشر بقدراتهم فيها سواء في مجال العمل أو التمتع بوقت الفراغ، فالإنسان ليس مجرد وسيلة أو عنصر إنتاج بل إنه الهدف أيضاً من التنمية، بمعنى أن التنمية تستهدف تحقيق رفاهية البشر في نهاية المطاف، وتعمل بالنمو الاقتصادي وترجمه إلى تحسينات في حياة البشر دون تدمير رأس المال اللازم لحماية فرص الأجيال المقبلة.

رابعاً: توفير التمويل للفقراء (التمويل الأصغر):

إن تزايد التوجه نحو المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر باعتبارها قطاعاً هاماً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أدى إلى بروز التمويل الأصغر كأهم الآليات المبتكرة لتحقيق أهداف التنمية المنشودة والتخفيف من حدة الفقر وأثاره، وذلك من خلال استهداف الفقراء وتوسيع الفرص أمامهم للتمويل، ويعرف التمويل المتناهي الصغر على أنه عملية تقديم خدمات مالية متنوعة للفقراء، تتراوح ما بين قروض، مدخرات، تأمينات، يتعدد فيها الفاعلون من هيئات مانحة وبنوك تجارية، إلى منظمات غير حكومية متخصصة ومتعددة الأهداف.

خلاصة الفصل الثاني:

يعد شبخ الفقر أعوص المشكلات التي كانت ومازالت تَورق سكينه العالم، بل تشد حدتها يوما عن يوم أكثر مخلفة ورائها آثار لا تعد في مختلف الجوانب، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مثل المرض، والجهل، وتدهور معيشة الأفراد وانعدام الأمان، فالفقر مهما اختلفت طرق قياسه سواء اعتمدت على الدخل أو الإنفاق، ومهما تنوعت أشكاله النسبية أو المطلقة الخ، يبقى معناه العجز عن تحقيق المستويات الدنيا من الاحتياجات الأساسية من مأكّل وملبس ورعاية صحية وهذا يرجع إلى تضافر جملة الأسباب والعوامل على المستويين المحلي والعالمي، أدت إلى توسيع دائرته.

والآن تشهد الفترات الزمنية عودة الاهتمام بقضايا الفقر، ذلك من خلال ابتكار توجهات وأساليب، وممارسات مضادة للفقر، تدخل ضمن سياسات بعض الدول الساعية في مقامها الأول لتقليل من حدة الظاهرة.

الفصل الثالث:

مساهمة الوكالة

الوطنية لتسيير القرض

المصغر **ANGEM** في

مكافحة الفقر

تمهيد:

اتبعت الجزائر سياسة القروض متناهية الصغر وذلك من خلال عدة مؤسسات تم إنشائها نحو تقديم المساعدة للفقراء تهدف إلى محاربة الفقر وتوفير فرص العمل وتحسين أوضاع المواطن كونه موجه لفئات اجتماعية تعمل على الإقلال من الفقر، وذلك من خلال إقامة مؤسسات مصغرة من خلال تمويلها بعدة آليات، فكانت هناك مبادرات في إنشاء مؤسسات تعمل على سياسة القروض متناهية الصغر ومن بين هذه المؤسسات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي تستهدف الفئات المحرومة من التمويل المالي. وتعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من بين أهم الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية كاستراتيجية هادفة إلى الخروج من نفق الفقر لذا ارتأينا في هذا الفصل التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم عام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

المبحث الثاني: إنجازات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مكافحة الفقر.

المبحث الثالث: مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية ميلة في القضاء على الفقر.

المبحث الأول: تقديم عام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إحدى الهياكل التي أنشأتها الدولة بهدف محاربة الفقر والبطالة، وسنتطرق في هذا المبحث إلى كل ما يتعلق بالوكالة من مهام وأهداف وصيغ التمويل المتعددة من طرف هذه الوكالة.

المطلب الأول: نبذة عامة حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

نتناول من خلال هذا المطلب كل ما يتعلق بالمعلومات العامة الخاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والتي سنوضحها في العناصر التالية.

أولاً: نشأة وتعريف الوكالة:

1- نشأة الوكالة:

هي آلية تمت إقامتها سنة 1999 كأداة لمحاربة البطالة والفقر تقوم بتسييرها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وهي تستهدف بدون حدود عمرية الأشخاص الذين لديهم إرادة لإنشاء نشاط ولا يملكون الأموال الضرورية لذلك، وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع "تجربة القرض المصغر في الجزائر" وبناء على التوصيات المقدمة خلال التجمع الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004¹.

2- تعريف الوكالة:

هي وكالة ذات طابع خاص تتمثل في شبكة لامركزية تضم 49 تنسيقية ولائية (منها تنسيقيتين بالجزائر العاصمة)، موزعة عبر كافة أرجاء الوطن وهي مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الجزائر.

وبالتالي يعتبر جهاز القرض المصغر برنامج يعتمد على السياسة الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة والأوضاع المشروعية للمجتمع وهو موجه إلى أشخاص بدون عمل ولكنهم قادرين على القيام بنشاط معيشي مصغر بواسطة دعم مالي قليل وبشروط مرنة ومريحة وعلى هذا يعتمد هذا الجهاز على منح قروض (إذا كانت سلفه ثلاثية وهي أغلب القروض تكون بالتعاون مع البنك، أما الحالة الخاصة فهو قرض بدون فائدة لشراء المادة الأولية فمن الوكالة لوحدها) غي أجل سريعة تتكون من مبالغ صغيرة تصل إلى غاية 1 000 000 دج يتم تسديدها على المدى القصير أو الطويل وتكون مرفقة بمساعدة الدولة والتي تتمثل في تخفيف نسبة الفوائد مع ضمان تكفل به صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة².

¹ - سليمان ناصر، عواطف حسن، مرجع سابق، ص: 03.

² - فتيحة ملعب، سيد علي بلحمدي، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كاستراتيجية مرافقة للمؤسسات المصغرة في الجزائر، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، العدد: 04، جوان 2020، ص: 58.

ثانيا: أهداف ومهام الوكالة:

1- أهداف الوكالة: تتمثل أهداف الوكالة في¹:

- المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، والعمل في البيت والحرف والمهن، ولاسيما الفئات النسوية.
- رفع الوعي بين السكان الريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية من السلع والخدمات، المولدة للمداخيل والعمالة.
- دعم توجيهه، ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم، لاسيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال.
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير ANGEM.
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل وللمؤسسات الجد المصغرة.
- دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض البيع.

2- مهام الوكالة: تتمثل المهام الأساسية للوكالة فيما يلي²:

- منح قروض مصغرة بدون فائدة موجهة لفئة البطالين والمحتاجين الذين بلغوا 18 سنة فما فوق ويمتلكون تأهيل أو معارف في نشاط معين.
- تقديم الاستشارة والمساعدة في المستفيدين من جهاز القرض المصغر.
- تسيير القرض المصغر وفقا لتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- إقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لمشاريع أو المشاركة في تحصيل الديون الغير المسددة في أجالها.

ثالثا: شروط الاستفادة من خدمات الوكالة: تتمثل الشروط فيما يلي³:

- بلوغ سن 18 سنة فما فوق.
- عدم امتلاك دخل أو امتلاك مداخيل ثابتة أو غير منتظمة.
- إثبات مقر الإقامة.
- امتلاك شهادة تثبت الكفاءة المهنية أو وثيقة معادلة معترف بها.

¹ - أحمدوش بلال، اقرانوس محمد لمين، دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في اندماج الشباب اجتماعيا، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة علي لونيبي البلدية، العدد: 04، 2021، ص: 259.

² - ناجية صالح، نوال بن عمارة، دور التمويل متناهي الصغر في مكافحة الفقر كأحد أهداف استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد جمة لخضر-الوادي، الجزائر، العدد: 06، 2015، ص: 135.

³ - مطاحي عبد القادر، وآخرون، التمويل المصغر في الجزائر الواقع والمأمول، مجلة شعاع لدراسات الاقتصادي، المركز الجامعي الوشرسي، تسميسيلت، الجزائر، العدد: 3، مارس 2018، ص: 137.

الفصل الثالث: مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في مكافحة الفقر

- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات.
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية (حسب الحالة).
- الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في حالة طلب المقاول لقرض بنكي.
- الالتزام بتسديد القرض ونسبة الفوائد للبنك حسب الجدول الزمني.
- الالتزام بتسديد مبلغ القرض بدون فوائد للوكالة حسب الجدول الزمني.

رابعاً: تنظيم الوكالة: يعمل على إدارة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كل من¹:

1- مجلس التوجيه: يضم مجموعة من الممثلين على الهيئات والوزارات التي لها علاقة مع الوكالة

لتسيير القرض المصغر إضافة إلى ممثلين من الجمعيات الوطنية التي يماثل هدفها هدف الوكالة.

- ممثل الوزير المكلف بالتشغيل .
- ممثل الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية.
- ممثل الوزير المكلف بالمالية .
- ممثل الوزير المكلف بالأسرة وقضايا المرأة .
- ممثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- ممثل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
- ممثل وكالة التنمية الاجتماعية.
- ممثل صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء .
- ممثل جمعية البنوك والمؤسسات المالية.
- ممثل الغرفة الوطنية للفلاحية .
- ممثل الغرفة الجزائرية للصيد البحري وتربية المائيات.
- ممثل الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية والحرف .
- ممثل صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة .
- ثلاثة ممثلين عن الجمعيات الوطنية التي يماثل هدفها هدف الوكالة.

ويتولى المدير العام للوكالة أمانة مجلس التوجيه

2- المدير العام: يعين المدير العام بمرسوم بناء على اقتراح الوزير المكلف بالتشغيل وتنتهي مهامه

بالأشكال نفسها ، وتصنف وظيفة المدير العام للوكالة استناداً للوظيفة العليا للدولة لمكلف بمهمة

لدى رئيس الحكومة .

يخول للمدير العام للوكالة سلطات التسيير للتصرف باسم الوكالة ولحسابها، في كل الأحوال وبهذه

الصفة يكلف على الخصوص بما يأتي:

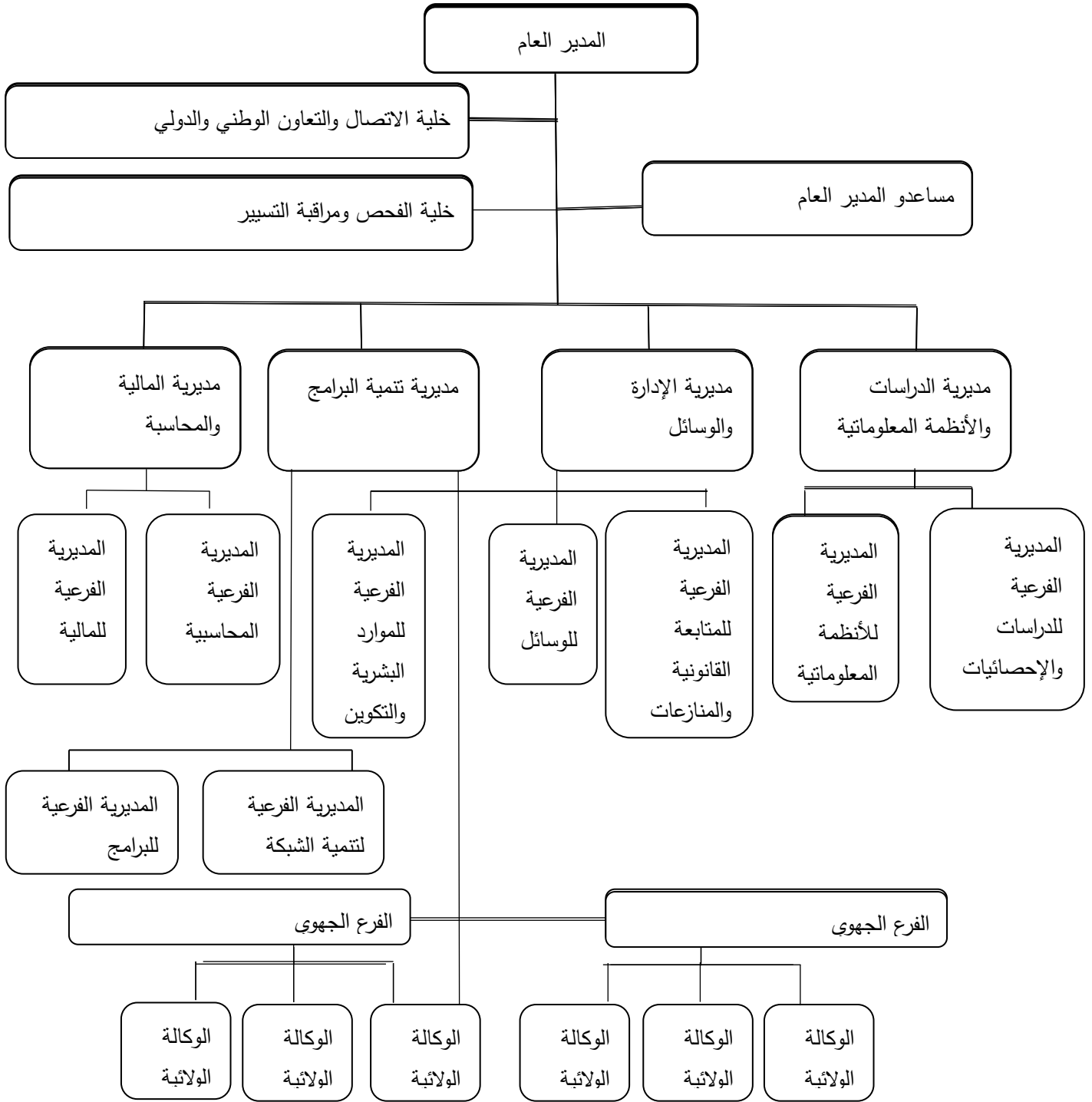
¹ - عمران عبد الحكيم، استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة بوزياف -المسيلة، (2006-2007)، ص: 43.

الفصل الثالث: مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في مكافحة الفقر

- يتولى تمثيل الوكالة إزاء الغير ويمكنه أن يوقع كل العقود كل العقود الملزمة للوكالة.
 - يسهر على انجاز الأهداف المسندة للوكالة .
 - ينفذ مداورات مجلس التوجيه ويتولى متابعة تنفيذها .
 - يقدم في نهاية كل سنة مالية تقريرا سنويا عن النشاطات مرفقا بالحصائل وحسابات النتائج ويرسله إلى الوزير المكلف بالتشغيل بعد موافقة مجلس التوجيه .
 - يعد مشروع النظام الداخلي للوكالة ويعرضه على مجلس التوجيه ليوافق عليه ويسهر على احترام تطبيقه.
 - يضمن سير المصالح ويمارس السلطة السلمية على جميع موظفي الوكالة، ويعين الموظفين حسب الشروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.
 - يبرم كل صفقة وعقد أو اتفاقية أو اتفاق في إطار التنظيم المعمول به.
 - يأمر بصرف نفقات الوكالة .
 - يمثل الوكالة أمام العدالة وفي كل أعمال الحياة المدنية.
- 3- **لجنة المراقبة:** تتكون لجنة المراقبة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من 03 أعضاء يعينهم مجلس التوجيه، وتعين لجنة المراقبة رئيسها من ضمن أعضائها للمدة التي تستغرقها مهمتها. تكلف لجنة المراقبة بممارسة الرقابة اللاحقة لتنفيذ قراراتها لحساب مجلس التوجيه ، وتجتمع بحضور المدير العام في نهاية كل ثلاثة أشهر وعند الانقضاء بطلب من المدير العام أو عضوين اثنين من أعضائها تقدم للمدير العام كل الملاحظات أو التوصيات المفيدة عن أحسن الكيفيات لتنفيذ البرامج والمشاريع التي شرعت فيها الوكالة . وتبدي رأيها في التقارير الدورية عن المتابعة والتنفيذ والتقييم التي يعدها المدير العام. كما تقدم لمجلس التوجيه ملاحظاتها وتوصياتها عن البيانات التقديرية لإيرادات الوكالة وبرامج نشاطها وكذا التقرير السنوي عن تسيير المدير العام كما تقوم بكل مراقبة أو تدقيق للحسابات عن استعمال أموال الوكالة وتشرف عليهما في نهايتهما بمبادرة منها على قرار من مجلس التوجيه .
- والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

الفصل الثالث: مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في مكافحة الفقر

الشكل رقم (05): يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.



المصدر: الموقع الرسمي للوكالة www.angem.dz بتاريخ 2022/04/19

المطلب الثاني: طرق التمويل المطبقة داخل الوكالة وامتيازاتها

نتناول في هذا المطلب أهم الخدمات التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالإضافة إلى الامتيازات الممنوحة.

أولاً: الخدمات الممنوحة:

تتمثل الخدمات الممنوحة فيما يلي¹:

1- **الخدمات المالية:** يمنح الجهاز صيغتين من التمويل، بما فيها واحدة بمساهمة الخمس (05) بنوك العمومية الشريكة.

- **الصيغة الأولى:** قرض شراء المواد الأولية (وكالة المقاول):

هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد أولية لا تتجاوز 100.000 دج، وهي تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات ولكن لا يملكون أموال لشراء المواد الأولية لإعادة أو إطلاق نشاطا، وقد تصل قيمتها إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب بينما مدة تسديد هذه السلفة لا تتعدى 36 شهر.

- **الصيغة الثانية:** التمويل الثلاثي (وكالة - بنك - مقاول):

هي قروض ممنوحة من قبل البنك والوكالة بعنوان إنشاء نشاط، تكلفة المشروع قد تصل إلى 1000.000.00 دج، التمويل يقدم كالتالي:

• قرض بنكي بنسبة 70%.

• سلفة الوكالة بدون فوائد 29%.

• 1% مساهمة شخصية.

وقد تصل مدة تسديده إلى ثماني (8) سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاث سنوات بالنسبة للقرض البنكي.

للإشارة فإن قيم التمويل قد ارتفعت من 30.000 دج إلى 100.000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لشراء المواد الأولية (250.00 دج بالنسبة لولايات الجنوب والهضاب العليا)، ومن 400.000 دج إلى 1000.000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لإنشاء النشاطات (صيغة التمويل الثلاثي)، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المعدل والمؤرخ في 22 مارس 2011.

2- **الخدمات غير المالية:** إلى جانب القرض تسعى الوكالة إلى توفير المزيد من الخدمات في مجالات

واسعة للمستفيدين، والهدف هو الدعم إلى أقصى حد ممكن واستمرارية الأعمال لهذا فالوكالة توفر لهم:

- الاستقبال في أحسن الظروف المتاحة لحاملي أفكار إنشاء المشاريع.

- مرافقة فردية للمقاولين في مراحل إنشاء النشاط.

¹ - الموقع الرسمي للوكالة www.angem.dz ، بتاريخ 2022/4/17.

الفصل الثالث: مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في مكافحة الفقر

- متابعة جدية جواريه، لاستدامة الأنشطة التي تم إنشاؤها.
- دورات تكوينية لإنشاء أو تسيير المؤسسات الجد المصغرة والتربية المالية.
- اختبارات المصادقية على الخبرات المهنية بالشراكة مع هيئات المؤسسات المتخصصة والمخولة.
- معارض لعرض وبيع المنتجات في إطار القرض المصغر.
- وضع موقع في الانترنت لإشهار وبيع المنتجات وتبادل الخبرات.

ثانيا: الإعانات والامتيازات المقدمة:

تقدم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر العديد من الامتيازات والإعانات نذكرها كما يلي¹:

1- **المرافقة والتمويل:** تضمن الوكالة للدعم والنصح والمساعدة التقنية فضلا عن مرافقة مجانية للمقاولين أثناء تنفيذ أنشطتهم.

- يمنح القرض البنكي بدون فوائد.
- يمكن منح سلفة بدون فوائد قدرها 29% من الكلفة الإجمالية في نمط التمويل الثلاثي، لاقتناء عتاد صغير مواد أولية للانطلاق في النشاط التي لا تتجاوز 1000.000 دج.
- تمنح الوكالة سلفة بدون فوائد لشراء المواد الأولية مقدرة بـ 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع ولا يمكن أن تفوق مئة ألف دينار جزائري 1000.000 دج وقد تصل هذه الكلفة الى مائتا وخمسين ألف دينار جزائري 2500.000 دج.

2- الامتيازات الجبائية :

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالية والضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث سنوات.
- إعفاء من الرسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس ثلاث سنوات.
- تعفي من رسم نقل الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية.
- إعفاء من جميع حقوق التسجيل العقود المتضمنة.
- تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولون.
- يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء.
- تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات وذلك خلال الثلاث السنوات الأولى من الإخضاع الضريبي ويكون هذا التخفيض كالتالي:

- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 70%.
- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 50%.

¹ - الموقع الرسمي للوكالة www.angem.dz ،بتاريخ 2022/4/17.

- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 25%.
- تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المتوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق 5%.

ثالثا: الأنشطة الممولة من طرف الوكالة:

قائمة غير شاملة تضم أنواع الأنشطة الآتية:¹

1- الصناعة: تتمثل في:

أ- الصناعة الغذائية: صناعة العجائن الغذائية، الكسكس، الخبز، حلويات عصرية وتقليدية، صناعة الشكولاتة، المرطبات، البوظة، ترميس ورحي القهوة، تعليب السمك، ترميس وتعليب الفول السوداني.

ب- الألبسة: الألبسة الجاهزة، خياطة الملابس، نسج الملابس، الحياكة، صنع الأغذية المنزلية (عدة السرير المطبخ، المفروشات).

ت- الصناعة الخشبية: الأثاث، منتجات خشبية، صناعة السلال، الصناعة المعدنية، صناعة الأقفال، الحدادة.

ث- الصناعة الجلدية: الأحذية التقليدية، الألبسة.

2- الفلاحة: تتمثل الخدمات الفلاحية في:

أ- تربية الماشية: تسمين الأبقار، الأغنام، الماعز، إنتاج اللحوم والحليب تربية الدواجن والأرانب والنحل.

ب- فلاحا الأرض: إنتاج البذور، الفواكه والخضر التجفيف والتخزين، مشتلة الزهور والنباتات الزينة.

3- الصناعة التقليدية: تتمثل الصناعات التقليدية فيما يلي:

النسيج والزراي التقليدية، خياطة الملابس التقليدية، الرسم على الحرير والقטיפه والزجاج، أدوات الزينة، الفخار، المنتجات المصنوعة من الزجاج، النقش على الخشب.

4- الخدمات: تتمثل الخدمات التي تقدمها الوكالة في:

- الإعلام الآلي، الحلاقة والتجميل، الأكل السريع، تصليح السيارات ومختلف الأجهزة.

5- الصحة: عيادة الطبيب، طبيب الأسنان.

6- المباني والأشغال العمومية: تتمثل في:

أشغال البناء، أعمال متعلقة بالمباني، الكهرباء، الدهن، الصباغة، النجارة، صناعة حجر البناء.

¹ - الموقع الرسمي للوكالة www.angem.dz، بتاريخ 2022/4/17.

رابعاً: موارد ونفقات الوكالة:

تتكون موارد الوكالة مما يلي¹:

- تخصيصات الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر المذكورة في المادة 7 من المرسوم الرئيسي رقم 04-13 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004 والمتعلق بجهاز القرض المصغر.
- حصائل الودائع المالية المحتملة.
- الهبات والوصايا والإعانات.
- المساهمات المحتملة التي تقدمها الهيئات الوطنية والدولية بعد ترخيص من السلطات المعنية.
- كل الحصائل المختلفة مرتبطة بأنشطتها.

كما تتكون نفقات الوكالة مما يلي²:

- نفقات التثبيت.
- نفقات التسيير والصيانة.
- النفقات الضرورية المرتبطة بهدفها وإنجاز ومهامها.
- تحدد نفقات التسيير بـ 8% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، كحد أقصى، بعد انتهاء مرحلة إنجاز الوكالة والتي لا يمكن أن تتعدى السنة الواحدة.

¹ - المادة 26 من المرسوم التنفيذي رقم 04-14، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06، ص: 11.

² - المادة 27 من المرسوم التنفيذي رقم 04-14، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06، ص: 11.

المبحث الثاني: إنجازات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مكافحة الفقر

تعمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على المساهمة في إنشاء المشاريع المصغرة، وذلك بتقديمها قروضا لمختلف الفئات العمرية وكذلك الأنشطة التي تمولها والتي تسمح في المساهمة بنسبة كبيرة في القضاء على الفقر وخلق مناصب شغل، ولتقييم نشاط الوكالة قمنا بتقييم إحصائيات متمثلة في جداول تبين الأنشطة التي قامت الوكالة بتمويلها.

المطلب الأول: الخدمات المالية (القروض الممنوحة)

ضمن هذا المطلب سيتم تقديم حصيلة الخدمات المالية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للثلاث سنوات الأخيرة إلى غاية 31 ديسمبر 2021، من خلال استعراض الجداول التالية:

الجدول رقم 04: يمثل توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل

نمط التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة (%)
عدد الملفات بدون فوائد لشراء المادة الأولية	68411	86.02%
عدد الملفات بدون فائدة لإنشاء مشروع	11120	13.98%
المجموع	79531	100.00%

المصدر: www.angem.dz ، بتاريخ 2022/4/19.

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القروض الممنوحة من أجل شراء المواد الأولية تمثل أعلى نسبة 86.02% وهذا راجع لكون هذا النوع من التمويل لا يتطلب مساهمة شخصية من طرف المستفيد ولا قرض من طرف البنك بل مجرد سلفة تقدمها الوكالة وقد استحدث هذا النوع من التمويل 68411 منصب شغل أما بالنسبة للتمويل لإنشاء مشروع فقد استفاد من القروض بنسبة صغيرة لا تتعدى 13.98% كما أنه لم يخلق مناصب شغل معتبرة مقارنة بالنوع الأول من التمويل.

الجدول رقم 05: يمثل توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس

جنس المستفيد	العدد	النسبة (%)
نساء	51237	64.42%
رجال	28294	35.58%
المجموع	79531	100.00%

المصدر: www.angem.dz ، بتاريخ 2022/4/19.

التعليق: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أكبر فئة مستفيدة هي نسبة النساء بنسبة 64.42% وذلك مقارنة بفئة الرجال التي تحظى بنسبة أقل تقدر بـ 35.58% لأن نسبة النساء عموما أكبر من نسبة الرجال.

الفصل الثالث: مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في مكافحة الفقر

الجدول رقم 06: جدول يمثل توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	العدد	النسبة (%)
الفلاحة	8715	10.96%
الصناعة الصغيرة	33346	41.93%
البناء والإشغال العمومية	9028	11.35%
الخدمات	12657	15.91%
الصناعة التقليدية	14031	17.64%
تجارة	1609	2.02%
الصيد البحري	145	0.18%
المجموع	79531	100.00%

المصدر: www.angem.dz ، بتاريخ 2022/4/19.

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القطاع الأكثر استفادة من القرض هو قطاع الصناعة الصغيرة بنسبة 41.93% ويليه قطاع الصناعة التقليدية بنسبة 17.64% ثم قطاع الخدمات بنسبة 15.91% أما باقي القطاعات فلم تستفد من هذه القروض بنسبة كبيرة حيث أن قطاع البناء والإشغال العمومية استفاد بنسبة 11.35%، أما قطاع الفلاحة وقطاع التجارة وقطاع الصيد البحري فقد استفادت بنسب 10.96% و 02.02% و 00.18% على التوالي.

الجدول رقم 07: يمثل توزيع القروض حسب الشريحة العمرية

الشريحة العمرية	العدد	النسبة (%)
18-29 سنة	23730	29.84%
30-39 سنة	23612	29.69%
40-49 سنة	17609	22.14%
50-59 سنة	10100	12.70%
فما فوق 60 سنة	4480	5.63%
المجموع	79531	100.00%

المصدر: www.angem.dz ، بتاريخ 2022/4/19.

التعليق: نلاحظ من الجدول أعلاه أن الفئة العمرية الأكثر استفادة من القروض هي الفئة من 18-29 سنة بنسبة 29.84% ثم تليها الفئة من 30-39 سنة بنسبة 29.69% ونلاحظ أيضا أن باقي الفئات العمرية

الفصل الثالث: مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في مكافحة الفقر

استفادات من قروض وهذا راجع لكون الوكالة لا تشترط مجال محدد حيث أن السن يكون مفتوح من 18 سنة فما فوق.

الجدول رقم 8: يمثل توزيع القروض حسب الشريحة العمرية

مستوى التعليم	العدد	النسبة (%)
دون مستوى	7409	9.32%
متعلم	705	0.89%
ابتدائي	9838	12.37%
متوسط	41287	51.91%
ثانوي	16904	21.25%
جامعي	3388	4.26%
المجموع	79531	100.00%

المصدر: www.angem.dz ، بتاريخ 2022/4/19.

التعليق: نلاحظ من الجدول أعلاه أن مستوى التعليم الذي حظي باستفادة أكبر من القروض هو المستوى المتوسط بنسبة 51.91% ويليه فئة ثانوي بنسبة 21.25% ثم تأتي بعد ذلك المستويات، ابتدائي، بدون مستوى، جامعي، متعلم بنسب 12.37%، 9.32%، 4.26%، 0.89%، على التوالي، مما نلاحظ أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لا تشترط مؤهلات علمية كبيرة للحصول على القرض المصغر فهي تكتفي بشهادة عمل أو خبرة في المجال.

الجدول رقم 09: يمثل توزيع القروض للفئات الخاصة

مستوى التعليم	العدد
الأشخاص ذوي إعاقة	128
المحبوسين المفرج عنهم	120
المجموع	248

المصدر: www.angem.dz ، بتاريخ 2022/4/19.

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الوكالة بالإضافة إلى منحها القرض للأشخاص العاديين فهي أيضا تمنح القروض للأشخاص الذين يعانون من مشاكل صحية أو سوابق عدلية من أجل محاولة إدماجهم، حيث أن فئة الأشخاص ذوي إعاقة حصلت على 128 قرض أما المحبوسين المفرج عنهم حصلوا على 120 قرض.

المطلب الثاني: الخدمات غير مالية

ضمن هذا المطلب نقيم تقديم حصيلة الخدمات غير مالية خلال ثلاث سنوات الأخيرة إلى غاية 31 ديسمبر 2021.

الجدول رقم 10: يمثل الأنشطة المنجزة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الأنشطة المنجزة	العدد المستفيدين
التكوين في مجال تسيير مؤسسة صغيرة	22257
التكوين في مجال التعليم العام	22972
التكوين حسب برنامج (GEE AHEAD)	415
مواضيع خاصة متعلقة بإنشاء وتسيير النشاط	2175
العدد الإجمالي للمقاولين المكونين	47822
اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية	18378
صالونات عرض البيع	6019
العدد الإجمالي للمستفيدين من الخدمات المالية	72219

المصدر: www.angem.dz ، بتاريخ 2022/4/19.

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تقديم القروض وحده لا يكفي في توفير مناصب الشغل والقضاء على الفقر بل يتطلب الاستدامة من خلال بقاء المشروعات وتطويرها نحو تحقيق التنمية المستدامة لهذا فالقروض وحدها لا تكفي بل يجب توفير خدمات غير مالية مصاحبة لهذه القروض وهذا ما تقوم به الوكالة.

المبحث الثالث: مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية ميلة في القضاء على الفقر

تتكون الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من 10 فروع جهوية وكل فرع جهوي يسير خمس مديريات، وتعتبر مديرية الوكالة الولاية -ميلة- تابعة للفرع الجهوي لقسنطينة الذي يضم كل من مديرية باتنة، جيجل، أم البواقي، قسنطينة، ميله، هذه الأخيرة التي سنتطرق لها في هذا المبحث من خلال التعرف على إطارها التنظيمي بالإضافة إلى الأنشطة التي تمولها.

المطلب الأول: الإطار التنظيمي العام للمديرية

حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية ميله بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي الخاص بها والمساعدات والامتيازات التي تمنحها.

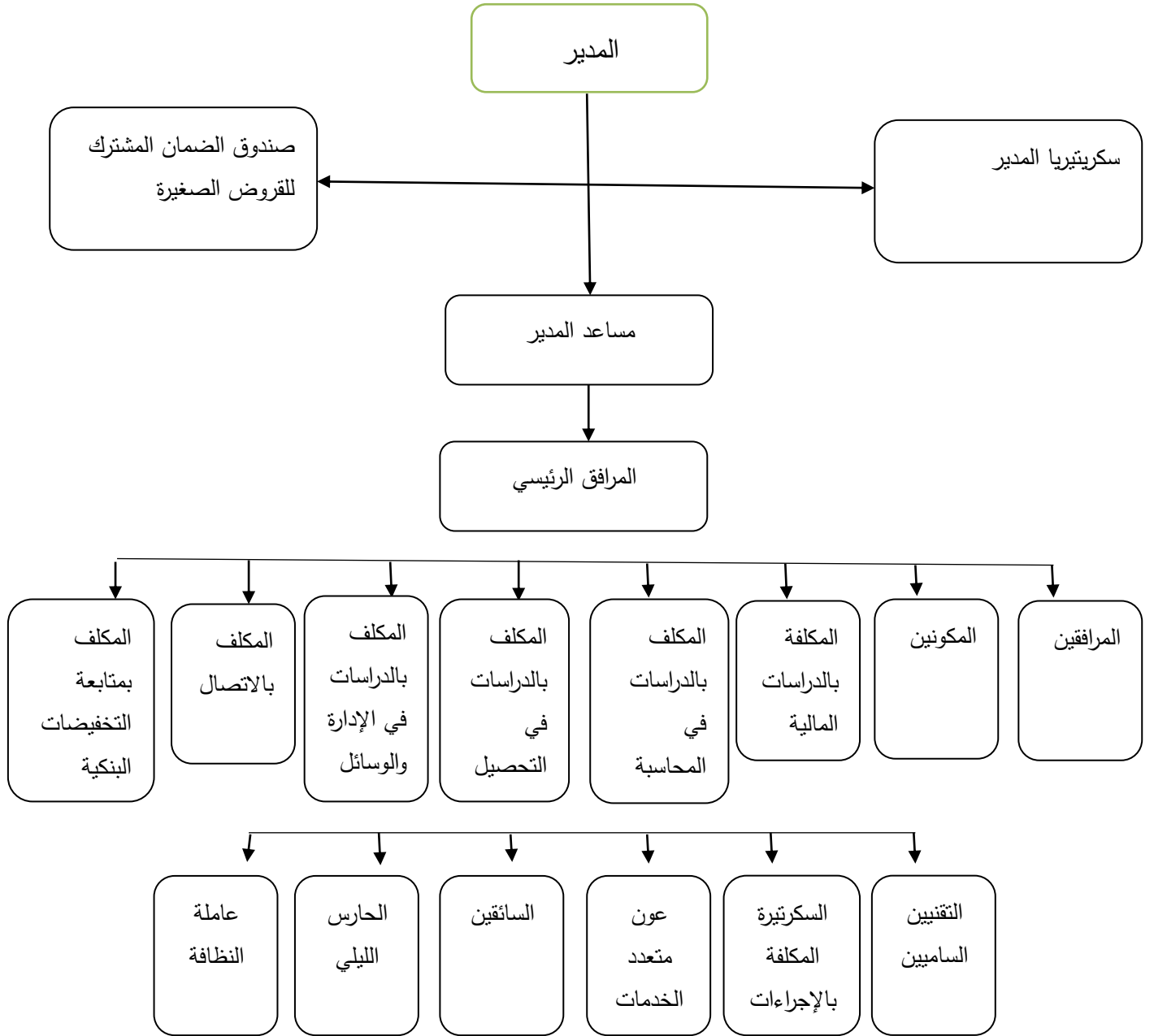
أولاً: تعريف المديرية:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 2014/01/22، وقد بدأت مديرية الوكالة الولائية لولاية ميله العمل سنة 2005. للمديرية 15 مكتب مرافقة موزعة على 13 دائرة (بوجد فرعين محليين في كل من دائرة وادي النجاء ودائرة القارم قوقة) وتوجد على كل مستوى خلية مرافقة.

ثانياً: الهيكل التنظيمي للمديرية:

يتكون الهيكل التنظيمي لمديرية الوكالة الولائية -ميلة- من عدة مكاتب تعمل بالتنسيق مع بعضها البعض ويترأسهم مدير عام

الشكل رقم (06): بوضح الهيكل التنظيمي لمديرية الوكالة الوطنية - ميلة-



المصدر: معلومات من مديرية الوكالة الولائية -ميلة-

ثالثا: المساعدات والامتيازات التي تمنحها المديرية:

1- المساعدات الممنوحة: تتمثل في:

- التكوين في إطار المرافقة المستدامة لإنجاز لمشاريع وإنجاحها تم إعداد دورات تكوينية لفائدة طالبي القروض في مجال:
- التسيير الأفضل للمؤسسة أو المنشأة.
- التربية المالية.

- الدعم والنصائح المرافقة في إطار انجاز النشاط.

- ضمان القرض البنكي وتخفيض نسبة فوائده.

2- الامتيازات الممنوحة: تتمثل في:

أ- مرحلة الانجاز:

- الإعفاء على الرسم من القيمة المضافة (TVA) للعتاد، التجهيزات والخدمات الداخلية مباشرة في انجاز الاستثمار.

- تحديد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق نسبة 5%.

ب- مرحلة الاستغلال:

- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) وكذا من الرسم على النشاط المهني (TAP) لمدة ثلاث سنوات وحتى ستة سنوات في المناطق الخاصة.

- تطبيق تخفيض في ضريبي (IRG) و (TAP) المستحقين بعد نهاية فترة الإعفاءات وذلك خلال ثلاث سنوات الموالية لفترة الإعفاء الضريبي ويكون هذا التخفيض كما يلي:

- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 70%.
- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 50%.
- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 25%.

الفصل الثالث: مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في مكافحة الفقر

المطلب الثاني: تقييم نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ولاية ميلة في مكافحة

الفقر خلال سنتي: 2018-2019.

نتطرق في هذا المطلب إلى مختلف التصنيفات الخاصة بالملفات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكذا إجمالي الملفات المودعة والمؤهلة والتمولة للحصول على القرض خلال سنتي: 2018-2019.

أولاً: دراسة لمختلف التصنيفات الخاصة بالملفات الممولة من طرف الوكالة:

تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية ميلة العديد من القطاعات، وسنتطرق فيما يلي إلى مختلف التصنيفات الخاصة بالملفات الممولة من طرف الوكالة.

الجدول رقم 11: تصنيف الملفات الممولة حسب قطاع النشاط

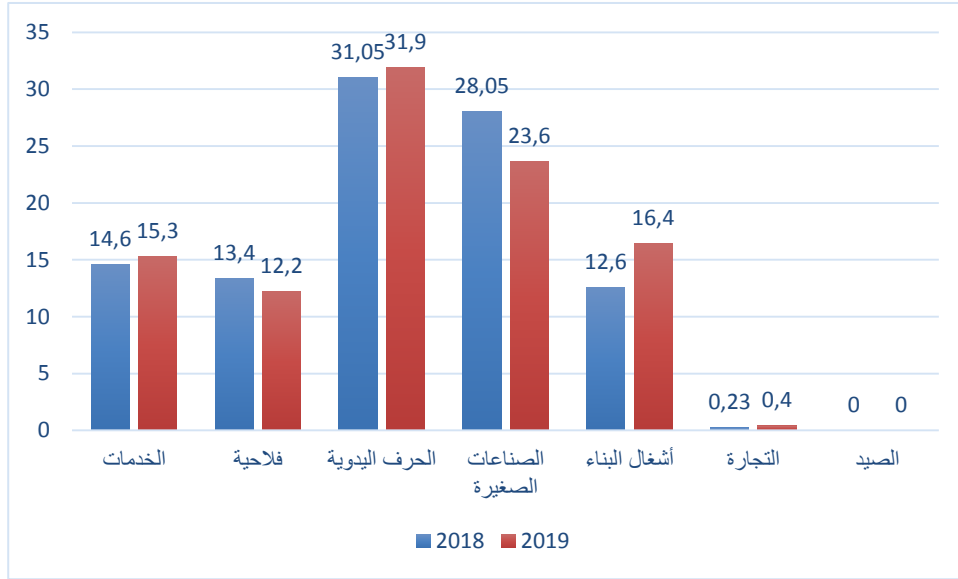
يوضح هذا الجدول تصنيف الملفات الممولة حسب قطاع النشاط

المجموع	2019		2018		القطاعات
235	%15.30	113	%14.60	122	الخدمات
202	%12.20	090	%13.40	112	الزراعة
494	%31.90	235	%31.05	259	الحرف اليدوية
408	%23.60	174	%28.05	234	الصناعات الصغيرة
226	%16.40	121	%12.58	105	أشغال البناء
05	%00.40	003	%00.23	002	التجارة
00	%00.00	000	%00.00	000	الصيد البحري
1570	%100	736	%100	834	المجموع

المصدر: مديرية الوكالة الولائية ميلة.

وهذا الجدول يمكن توضحه في الشكل التالي:

الشكل رقم 07: أعمدة بيانية توضح توزيع الملفات الممولة حسب قطاع النشاط لسنتين 2018-2019.



المصدر: من إعداد الطالبتين: بناء على معلومات الجدول رقم (13).

التعليق: من خلال الجدول رقم 13 والشكل رقم 07 نلاحظ أن نشاط الحرف اليدوية حاز على أكبر حصة من هذه التمويلات حيث بلغت 494 ملف ممول، وذلك راجع إلى الإقبال الكبير للفئة النسوية على هذا النشاط، تلتها الصناعات الصغيرة التي تبلغ 408 ملف ممول، ثم تليها قطاع الخدمات، أشغال البناء والفلاحة بحصص متقاربة (202-226-235)، ثم تليها قطاع التجارة بحصة ضئيلة جدا قدر بـ 05 ملفات ممولة ليأتي قطاع البحري بحصة منعدمة.

الجدول رقم 12: تصنيف المشاريع الممولة حسب مستوى التعليم

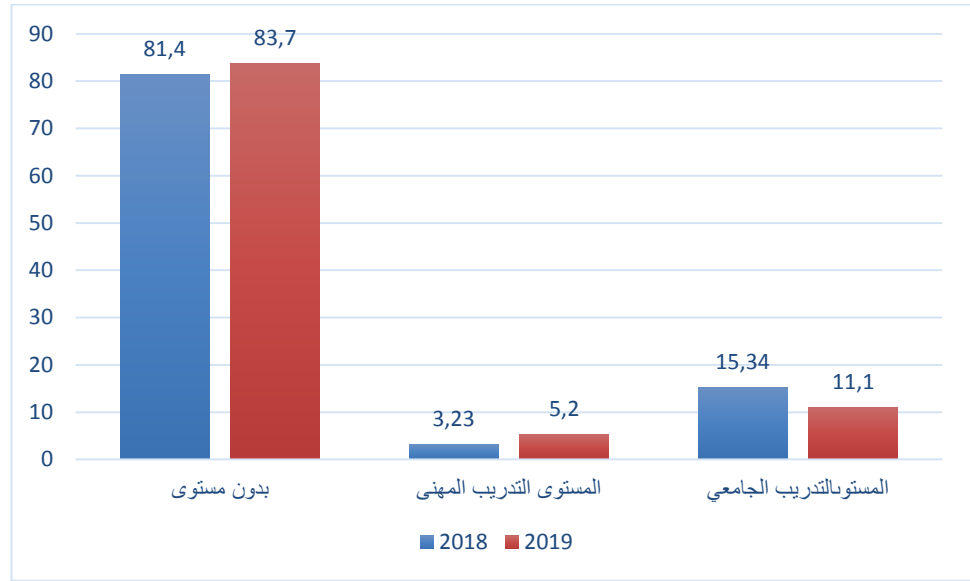
يوضح هذا الجدول عدد المشاريع الممولة حسب مستوى التعليم.

مستوى التعليم	2018	2019	المجموع
بدون مؤهل	679	616	1295
مستوى التدريب المهني	27	38	65
مستوى التدريب الجامعي	128	82	210
المجموع	834	736	1570

المصدر: مديرية الوكالة الولائية -ميلة-

وهذا الجدول يمكن توضيحه في الشكل التالي:

الشكل رقم 08: أعمدة بيانية توضح توزيع المشاريع الممولة حسب مستوى التعليم لسنتي (2018-2019).



المصدر: من إعداد الطالبتين: بناء على معلومات الجدول رقم (14).

التعليق: من خلال الجدول رقم 14 والشكل رقم 08 نلاحظ أن الوكالة قامت بتقديم التمويل إلى الجميع الفئات المجتمع حسب مستوى التعليم سواء بوجود مؤهل أو دون مؤهل حيث حاز التمويل المقدم إلى الفئات دون مرهل على أكبر حصة من هذه التمويلات التي تبلغ 1295 مشروع ممول وذلك راجع إلى أن الوكالة لا تشترط وجود المؤهل العلمي للاستفادة من هذا القرض، ثم تليها الفئة ذوي مستوى جامعي بحصة 210 مشروع ممول لتأتي أقل حصة فئة المستوى المهني والتي تبلغ 65 مشروع ممول.

الجدول رقم 13: تصنيف المشاريع الممولة حسب الجنس

يوضح هذا الجدول عدد الملفات الممولة حسب الجنس:

المجموع		2019		2018		نمط التمويل
37.7%	592	40.2%	296	35.5%	296	رجال
62.3%	978	59.8%	440	64.5%	538	نساء
100%	1570	100%	736	100%	834	المجموع

المصدر: مديرية الوكالة الولائية -ميلة-

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن النساء حازت على أكبر حصة من القروض الممنوحة خلال 2018-2019 و ذلك بنسبة 62.3% مقارنة بحصة الرجال التي قدرت بـ 37.7%، وذلك راجع إلى تطور روح المقاولاتية عند الفئة النسوية في السنوات الأخيرة.

الفصل الثالث: مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في مكافحة الفقر

ثانيا: دراسة وضعية الملفات المودعة والمؤهلة والممولة للحصول على القرض خلال الفترة (2018-2019):

الجدول رقم 14: التالي يلخص عدد الملفات المودعة والمؤهلة والممولة من طرف الوكالة خلال الفترة (2018-2019)

السنة	تمويل شراء مواد أولية			تمويل ثلاثي (مشاريع)		
	عدد الملفات المودعة	عدد الملفات المؤهلة	عدد الملفات الممولة	عدد الملفات المودعة	عدد الملفات المؤهلة	عدد الملفات الممولة
2018	767	775	775	171	153	59
2019	894	905	788	275	268	65
المجموع	1661	1680	1563	446	421	124

المصدر: مديرية الوكالة الولائية -ميلة-

التعليق: من خلال الجدول رقم 16 نلاحظ أن العدد الإجمالي للملفات المودعة للحصول على القرض المصغر خلال سنتي 2018-2019 تتمثل في 1661 ملف على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية ميلة، وقد تمثل عدد الملفات المؤهلة للحصول على القرض في 1680 ملف، بينما تمثل عدد الملفات الممولة في 1563 ملف وهذا فيما يخص تمويل شراء المواد الأولية.

أما فيما يخص التمويل الثلاثي للمشاريع فتتمثل عدد الملفات المودعة في 446 على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية ميلة، حيث تمثل عدد الملفات المؤهلة في 421 بينما تمثل عدد المشاريع الممولة في 124 مشروع.

حيث نلاحظ أن هنا إقبال كبير لكعب القروض المصغرة خلال سنة 2019 مقارنة بالسنة السابقة 2018.

الجدول رقم 15: يوضح تكوين طالبي القروض من طرف الوكالة

نوع التكوين	عدد المستفيدين	
	رجال	نساء
برنامج التربية المالية الإجمالية	950	1888
برنامج تسيير المؤسسة الجد مصغرة	1900	855

المصدر: مديرية الوكالة الولائية -ميلة-

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المستفيدين من تكوين طالبي القروض بالنسبة لبرامج التربية المالية الإجمالية أكبر فئة النساء بـ 1888 مقارنة بفئة الرجال التي بلغت 950 مستفيد.

أما بالنسبة لبرنامج تسيير المؤسسة الجد مصغرة أكبر فئة مستفيدة هي فئة الرجال بـ 1900 مقارنة بفئة النساء التي بلغت 855 مستفيد.

المطلب الثالث: المشاكل التي تعيق عملية التمويل واقتراحات تحسينها

نتطرق في هذا المطلب إلى مختلف المشاكل التي تعيق عملية التمويل وبعض الحلول المقترحة لتحسين التمويل المصغر نوضحها كما يلي:¹

أولا: المشاكل التي تعيق عملية التمويل

تواجه استراتيجية القرض المصغر في الجزائر العديد من المشاكل التي تعيق عملية التمويل، سواء كانت تواجه الوكالة في حد ذاتها أو تواجه المستفيدين وفيما يلي بعض هذه المشاكل :

- الجزائر لا تتوفر على نظام مالي خاص بمنح القروض المصغرة، والنظام الموجود مرتبط بالبنوك المالية في ظل عدم وجود مؤسسات مالية مختصة في التمويل المصغر، وما ينتج عن ذلك من بيروقراطية وغياب الشفافية وانعدام المتابعة للمشاريع الموجهة للشباب.
- ارتباط التمويل المصغر في الجزائر بالبنوك العمومية، هذه الأخيرة لا تولي الاهتمام الكافي للتمويل المصغر نظرا لتركيز خبراتها في الأنشطة الأخرى، إضافة إلى عدم مرونة الإجراءات البنكية وثقلها مما أثر سلبا على العديد من المشاريع.
- الإجراءات المعقدة للحصول على التمويل تجعل المستثمرين يجمحون عن الإقدام على تجسيد مشاريعهم.
- إتباع الوكالة لنموذج التسيير المركزي منذ نشأتها، والذي أظهر محدوديته بعد سنوات بسبب التوسع الذي عرفته، حيث برزت العديد من الاختلالات والتأخيرات في عملية التكفل التي يشرف عليها الجهاز وتمديد الآجال في معالجة ملفات المستفيدين.
- نقص الكفاءة المهنية و التسييرية للكثير من المستفيدين من القروض المصغرة وال طالبين لها.
- أغلب التمويلات الممنوحة من طرف الوكالة موجه للنشاط الخدماتي، الذي لا يتطلب مناصب شغل كثيرة على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل.
- مستحيل من الناحية التقنية للهيئات المالية تلبية كل الطلبات على القروض المصغرة او مواعمة كل الجمهور، فنوعية الأنشطة التي يمكن تمويلها بالقروض المصغرة لت دائما مرغوبة لإنشاء المشاريع المصغرة.
- مشكلة تكاليف التمويل التي تواجه أصحاب المشروعات الجديدة وتحد من رغبتهم في الاستثمار.
- التوجه نحو المشاريع الخدماتية بدرجة كبيرة على حساب القطاعات الأخرى.

ثانيا: اقتراحات لتحسين عملية التمويل المصغر

لحد من هذه المشاكل أو التقليل منها على الأقل اقترحنا بعض الحلول التي وجزناها فيما يلي :

¹ رميلة شوقي، أمينة بودويرة، مرجع سابق الذكر، ص: 76-77

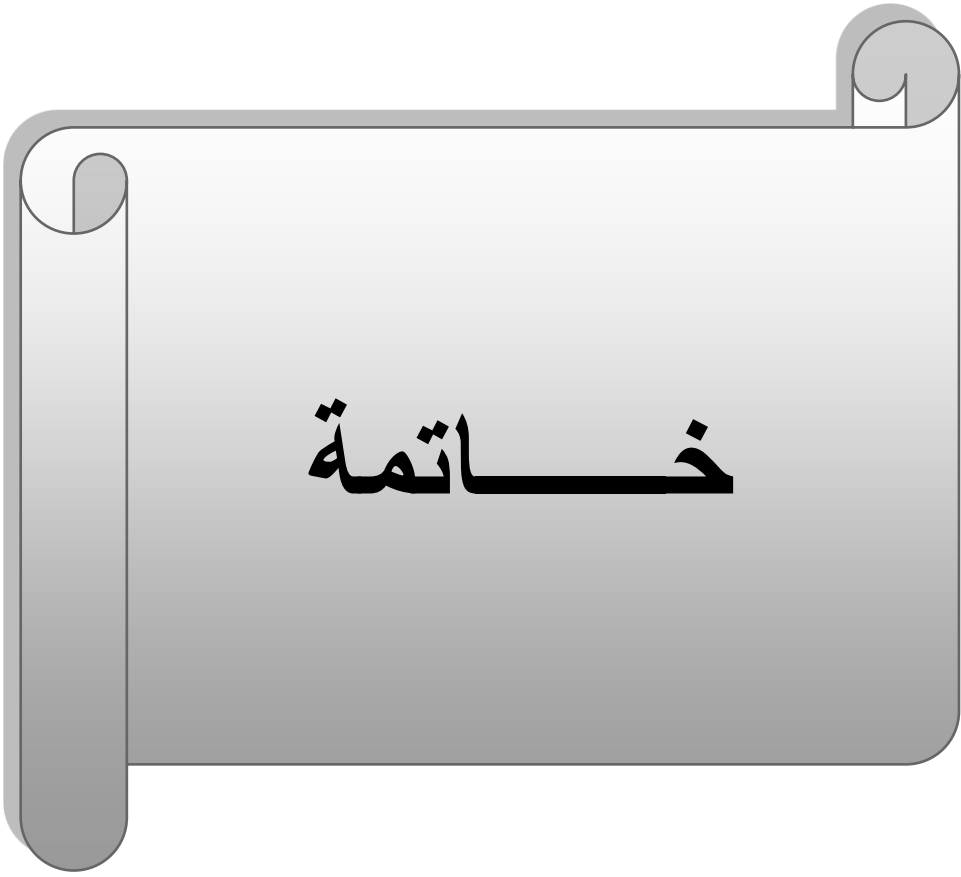
الفصل الثالث: مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في مكافحة الفقر

- إضافة وكالات في كل الدوائر من اجل التقرب من الشباب لدعم مشاريعهم الاستثمارية وتفعيل هيئات تتولى ترقية السياسات الحكومية ومكاتب التوجيه والإرشاد.
- تسهيل الحصول على معلومات ضرورية حول كيفية الحصول على التمويل للمشاريع وبساطة الإجراءات الإدارية الضرورية لذلك.
- تمديد فترة السماح من اجل القدرة على سداد الديون.
- إنشاء بنوك متخصصة في التمويل المصغر تتعامل مباشرة مع الوكالات المتخصصة في تقديم الدعم للشباب.
- أن تخصص للوكالة ميزانية خاصة بها مما يجعلها في غنى عن البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية.
- عقد دورات تدريبية تأهيلية في ميدان التسيير لإعطاء حظ أكبر لنجاح المشروع.
- التوجه نحو المشاريع الإنتاجية التي تخلق مناصب شغل وتساهم في التنمية.

خلاصة الفصل الثالث:

إن جهاز القرض المصغر هو برنامج موجه إلى كل شخص قادر على العمل يهدف إلى منح سلفة تمكن الأفراد من اقتناء عتاد أو تجهيز يمكنه من خلق نشاط ذاتي فهو بذلك برنامج يهدف إلى ترقية الشغل ودعم الهمل للذين لا يملكون مؤهلات، ولقد تم التطرق في هذا الفصل إلى مختلف الجوانب المتعلقة بكيفية منح القروض المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هيئة مسؤولة عن تمويل وإنشاء مشاريع مصغرة بهدف امتصاص معدلات الفقر والبطالة وكذا خلق مناصب شغل، وإن تخفيض معدلات الفقر جاء نتيجة الدعم والمساعدة المقدمة من طرق الوكالة والمتمثلة في الإعانات المالية، غير أن هذه المهمة مازالت تتطلب جهود أكبر لتحقيق الأهداف المسطرة لها.



خاتمة

لقد أضحى الفقر مشكلة اقتصادية وقضية إنسانية انعكست أثارها السلبية على حياة المجتمعات من خلال ضعف معدلات النمو الاقتصادي، وتراجع مختلف المؤشرات الاجتماعية للتنمية. الأمر الذي أدى إلى البحث باتجاه إيجاد الحلول المناسبة للتخفيف من وطأته وانعكاساته. من هذا المنطلق جاء الاهتمام ببرنامج التمويل متناهي الصغر إذ تعتبر إحدى الأدوات الأكثر فعالية في كبح ظاهرة الفقر والتخفيف من حدتها، فهي تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وغير مالية لتلبية احتياجات الفقراء. في هذا السياق وضمن إطار معالجة الفقر والسياسة العامة للتشغيل، عرفت الجزائر في الآونة الأخيرة تنمية نشاطات التمويل متناهي الصغر، من خلال القروض المصغرة لتمويل أو إنشاء مشاريع من شأنها زيادة دخل الأسر وتخفيض معدلات البطالة وخلق طلب وتوسيع الخدمات الأخرى خاصة خدمات التغذية والتعليم والصحة، الأمر الذي جعل منه استراتيجية فعالة لمكافحة الفقر.

وقد ارتكزت دراستنا التطبيقية على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر -ميلة - والتي ساهمت في منح القروض المصغرة إلى الشباب الراغب في إنشاء مشروع صغير بهدف تحسين مستوى المعيشة في المجتمع الجزائري.

أولاً: اختبار صحة الفرضيات

توصلنا إلى نتائج اختبار الفرضيات وهي كما يلي:

الفرضية الأولى: إن الأسباب المؤدية للفقر متعددة تنقسم إلى أسباب عامة وأخرى خاصة ويرجع كلاهما إلى عوامل اجتماعية كعدم قدرة المؤسسات الاجتماعية سواء الحكومية أو المنظمات غير الحكومية في القضاء على الفقر ، وعوامل اقتصادية كالتضخم و المديونية، و عوامل سياسية كأنظمة الحكم الفاسدة، وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية .

الفرضية الثانية: التمويل متناهي الصغر وغيره من المؤسسات يقدم خدمات مالية تشمل القروض المصغرة والادخار والتأمين وتحويل الأموال، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: تساهم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في التقليل من ظاهرة الفقر عن طريق القروض التي تمنحها لشرائح المجتمع و ذلك حسب نمط التمويل و الجنس و قطاع النشاط و غيرها. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

ثانياً: النتائج المتوصل إليها

لقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج يمكن إيجاز أهمها كما يلي :

- الفقر مشكلة عالمية لا يخلو منها أي مجتمع غير أنها تتفاوت من بلد إلى آخر في الحجم والطبيعة والسياسات الموضوعة لحلها.
- يعتبر التمويل متناهي الصغر الأداة الأساسية لتمويل المؤسسات الصغيرة المنشأة من قبل محدودي الدخل.
- يعتبر القرض وسيلة فعالة للتصدي للعديد من المشاكل وعلى رأسها مكافحة الفقر.

- تساهم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في رفع مستوى المعيشة والقضاء على الفقر ودمج المرأة الماكثة بالبيت في عالم الشغل.

ثالثا: التوصيات

- توفير الحجم والتدريب لطالبي الحصول على التمويل المصغر.
- العمل على توفير مناخ مناسب لتسهيل عملية استمرار المشروع .
- نوصي مؤسسات التمويل المصغر بالعمل على تحفيز العاملين لديها للتقديم بمقترحاتهم وأفكارهم للاستفادة منها في ابتكار وتطوير منتجات وخدمات جديدة تتلاءم للبحث العلمي الهادف لتطوير منتجاتها وخدماتها لتمويل المشاريع.
- تبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية والتنفيذية بحيث تصبح عملية معالجة الملفات واعتماد المشاريع تتم بشكل أسرع.
- توفير التكوين لطالبي الخدمة.
- ضرورة توفير مراكز تعمل على توفير ونشر المعلومات والإحصائيات حول كل ما يتعلق بالقروض المصغرة، مما يساعد على تحديد أوجه القصور ونقاط القوة والضعف.

رابعا : آفاق البحث

- بحكم أن الموضوع الذي تناولناه جديد، نرى إمكانية مواصلة البحث في جوانب أخرى لها صلة بالموضوع وتحتاج إلى تعمق أكثر، ولهذا يمكن اقتراح مواضيع من شأنها أن تكمل هذه الدراسة من بينها:
- أثر التمويل متناهي الصغر على التشغيل والحد من ظاهرة البطالة.
 - دور التمويل المصغر في التنمية الاقتصادية.
 - الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ودورها في دعم المرأة المقاوله بالجزائر.



قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

- 1- أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2008.
- 2- حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، الفقر والمجتمع، دراسة في عام الاجتماع، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2007.
- 3- عبد الحليم عربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي مطبوعات (KIE PUBLICATSON) مركز أبحاث فقه المعادلات الإسلامية، الإصدار الأول، 2008.
- 4- عبد الرزاق فارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
- 5- صلاح حسن، دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر، التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011.
- 6- طارق الحاج، مبادئ التمويل، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 7- ماركواليا، التمويل المتناهي الصغر، نصوص وحالات دراسية، ترجمة فادي قطان، ط1، تورينو، إيطاليا، 2006.
- 8- يخلف سهيل بن رشيد الهاشمي، تقنيات قياس وتحليل الفقر في الوطن العربي، ط1، دار أحمد للنشر والتوزيع، قالمة، الجزائر، 2015.

ثانياً: المجلات العلمية:

- 1- أحمدوش بلال، أفناروس محمد لمين، دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في اندماج الشباب اجتماعياً، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة لونيبي البلدية، العدد 04، 2021.
- 2- الجلاي النوني، إشكالية الفقر والمقاربات النظرية المفسرة له، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، العدد 02، جوان 2020.
- 3- أوضافية حدة، سياسات واستراتيجيات مكافحة الفقر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، العدد 03، 2019.
- 4- بن جلول خالد، معدات الفقر في الجزائر باستعمال نماذج أشعة الاندحار الذاتي، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة 08 ماي، 1945، قالمة، العدد 01، 2015.
- 5- حكيمة صيفاوي، نسيمه عولمي، التمويل الأصغر ودوره في دعم التشغيل في الجزائر في ظل كورونا، وآفاق تطويره، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، العدد الخاص، مجلد 04، 2021.
- 6- سعيد موساوي، مفهوم الفقر من دلالات اللغوية إلى التأسيس السوسولوجي، مجلة إبراهيمي للآداب والعلوم الإنسانية، جامعة برج بوعرييج، العدد 04، 2020.

- 7- دريدي فاطمة، إبراهيم قدور، المقاربات السوسيوولوجية للفقر المبرمج في الجزائر، مجلة التميز، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 02، 2020.
- 8- فتيحة معلب، سيد علي بلحمدي، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كاستراتيجية مرافقة المؤسسات الصغيرة غي الجزائر، مجلة الريادة الاقتصادية الأعمال، العدد 04، جوان 2020.
- 9- مطاي عبد القادر وآخرون، التمويل الأصغر في الجزائر الواقع والمأمول، مجلة شعاع الدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي الونشريسي، تيسيمسيلات، الجزائر، العدد 03، مارس 2018.
- 10- ناجية صالح، نوال بن عمارة، دور التمويل متناهي الصغر في مكافحة الفقر كأحد أهداف استراتيجية التنمية، جامعة الشهيد لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 06، 2015.
- 11- نسيم بورني، نور الدين عزوز، إشكالية ظاهرة الفقر في ظل المقاربات النظرية، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 01.

ثالثا: الأطروحات والرسائل الجامعية:

- 1- إبراهيم على أمل، سياسات واستراتيجيات مكافحة الفقر في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، ديسمبر 2009.
- 2- الطيب وكي، الآليات المؤسسة لعلاج ظاهرة الفقر في الاقتصاد الإسلامي والنتائج المتوقعة لتطبيقها في الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010/2011.
- 3- حاتم عادل عبد الوهاب المسيري، التمويل متناهي الصغر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة بالتطبيق على مصر، مذكرة البكالوريوس، كلية الاقتصاد وعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2010.
- 4- حافي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2014.
- 5- حصوري نادية، تحليل وقياس الفقر في الجزائر، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009.
- 6- حفصي بوبكر ياسين، مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة أطروحة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010/2011.
- 7- رقية خباري، السياسة التنموية في الجزائر و انعكاساتها الاجتماعية (الفقر والبطالة)، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2014.

- 8- رميلة شوقي، أمينة بدويبة، التمويل الأصغر كآلية لدعم المشاريع الاستثمارية في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مركز جامعي ميله، 2017/2016.
- 9- علومة موسى يحيى بشارة، التمويل المصغر ودوره في تحقيق حدة الفقر في السودان، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2014.
- 10- صالحى ناجية، دور التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير علوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2019/2018.
- 11- عباس وداد، دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر، مذكرة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018/2017.
- 12- عمران عبد الحكيم، استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسلة، 2007/2006.
- 13- محمد مصطفى غانم، وقائع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين، مذكرة شهادة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2010.
- 14- موساوي محمد اليامين، دور التمويل متناهي الصغر في مكافحة الفقر في الدول النامية، دراسة مقارنة بين الجزائر وبنغلادش، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2013/2012.

رابعاً: الملتقيات الدولية:

- 1- رشيد بوكساني، علام عثمان، دور منظمة الأمم المتحدة في تحديد مفهوم الفقر والحد من آثاره مختلف مناطق العالم، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية غي ظل العولمة، جامعة الجزائر 3، 08-09 ديسمبر 2014.
- 2- سليمان ناصر وعواطف محسن، القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 2013.
- 3- شيماء أسامة محمد صالح، الفقر ومستوى التنمية البشرية في الدول العربية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 03، 08-09 ديسمبر 2014.

- 4- طويطي مصطفى، لعرج مجاهد نسيمية، إشكالية قياس وتقييم ظاهرة الفقر في الدول العربية، مداخل ضمن الملتقى الدولي، حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 03، 08-09 ديسمبر 2014.
- 5- عبد الرحمان عبد القادر، دور التمويل الإسلامي الأصغر في تنمية المؤسسات المصغرة، دراسة حالة اليمن والسودان، مداخلة ضمن الأيام العلمية الدولية حول المقاولاتية، آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر 03، 05 ماي 2011، بسكرة، الجزائر.
- 6- عمران عبد الحكيم وغزي محمد العربي، برنامج التمويل الأصغر في القضاء على الفقر والبطالة، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة 16-15، نوفمبر 2011.
- 7- فوزي بوسدار، عبد الرحمان عبد القادر، دور صناعة التمويل الأصغر في الحد من ظاهرة البطالة، دراسة حول اليمن، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2011.

خامسا: المنشورات والتقارير:

- 1- كريج تشرشل وآخرون، اتجاهات جديدة في تمويل مكافحة الفقر، منشورات شبكة تعليم ودعم المشروعات الصغيرة، أمريكا، 2002.
- 2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفقر والنمو وتوزيع الدخل في لبنان، تقرير 2010.

سادسا: المراسيم والنصوص التنفيذية:

- 1- المرسوم التنفيذي رقم 04-14 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06.

سابعا: المواقع الإلكترونية:

1- www.angem.dz

الملخص:

إن هدف بحثنا هذا هو إلقاء الضوء حول دور التمويل متناهي الصغر الممنوح من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في التقليل من ظاهرة الفقر التي تعاني منها أغلب الدول النامية، ومن بينهما الجزائر. ولقد خلصت دراستنا بعد دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى أن القروض المصغرة الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تساهم إلى حد كبير في التقليل من الفقر فهي تمول العديد من المشاريع التي تخلق مناصب الشغل و تحسن من مستويات المعيشة و بالتالي تخفض من معدلات الفقر.

الكلمات المفتاحية: التمويل متناهي الصغر، الفقر، القرض المصغر، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

Abstract:

The aim of our research is to shed light on the role of microfinance granted by the National Agency for the Management of Microcredit in reducing poverty that most countries of the world suffer from. Especially developing countries such as Algeria.

After a field study of the National Agency for the Administration of Microcredit, our study concluded that the small loans granted by the National Agency for the Administration of Microcredit contribute significantly to reducing poverty, as it finances many projects that create job opportunities and improve living standards. , thus reducing poverty rates.

Key words: microcredit, poverty, microfinance, the national microcredit management agency (ANGEM) .

